



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة

مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر

دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة

إعداد الباحث

عمار أكرم عمر الطويل

إشراف

الأستاذ الدكتور: يوسف حسين عاشور

الدكتور: حمدي شحدة زعرب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

المحاسبة والتمويل من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية - غزة

1429هـ - 2008م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ).

سورة الرعد الآية 17

صدق الله العظيم

ملخص الدراسة بالعربية

" مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر " دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة.

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، ومن أجل تحقيق ذلك أجريت دراسة ميدانية على (65) موظف يعملون في البنوك المحددة مسبقاً، وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل، وقد اعتمدت الدراسة على استبانته تم تصميمها خصيصاً لخدمة هدف الدراسة شملت كافة البيانات المطلوبة من أجل معرفة مدى الاعتماد على التحليل المالي، وكذلك معرفة العوامل التي تسبب التعثر المالي، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعه من النتائج من بينها:

تعتمد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي بدرجة كبيرة، وينصب استخدام المصارف على التحليل المالي بدرجة كبيرة في جانب تقييم الأداء للمصارف واتخاذ القرارات، وتعتمد المصارف بدرجة أقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي، عدم تركيز المصارف في مجال إعطاء الدورات على تطوير قدرات الموظفين في مجال التنبؤ بالتعثر، عدم استخدام المصارف التجارية الوطنية للنماذج التنبؤ بالتعثر المالي بشكل فعال.

في ضوء نتائج الدراسة تم التوصل إلى مجموعه من التوصيات منها:

ضرورة قيام المصارف بعقد دورات تدريبية مستمرة في التحليل المالي وبخاصة في مجال التنبؤ بالتعثر وتشجيع الموظفين لتلقي تلك الدورات مع عمل حوافز تشجيعية للموظفين الذين يثبتون جدارتهم، وتشجيع الجامعات الفلسطينية على ضرورة زيادة عدد الساعات المخصصة لمادة التحليل المالي مع التركيز على الجانب العملي فيها أكثر من الجانب النظري، وضرورة قيام المصارف بعقد دورات مختصة في جانب التنبؤ بالتعثر المالي، وتدريب الموظفين على كيفية استخدام وتطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي، العمل على صياغة نموذج تنبؤ بالتعثر المالي يراعي الظروف والمتغيرات في القطاع المصرفي الفلسطيني يمكن من خلاله التنبؤ بالتعثر المالي قبل وقوعه.

Abstract

"The extent to which the banks depend on the financial analysis to predict falter" Applied study of national commercial banks in the Gaza Strip.

This study aims to identify the extent of the adoption of national commercial banks to financial analysis to predict falter, In order to achieve that a field study applied on (65) employees working in banks predetermined, The method of the comprehensive survey has been used, The study relied on the identifications were designed specifically to serve the objective of the study included all the required data to determine the extent of reliance on financial analysis, As well as knowledge of the factors that cause financial distress, Descriptive approach was used analytical Data were analyzed using a statistical analysis (SPSS).

The study found a range of outcomes, including:

National commercial banks rely on financial analysis significantly, The banks focus to use financial analysis significantly to evaluate performance and decision making, The banks rely less on financial analysis in the field of prediction by falter or financial failure, Banks not interested in giving courses on staff development in the area of forecasting falter, National commercial banks do not use models to predict financial distress effectively.

In the light of the results of the study there are some recommendations including:

Banks must also hold training courses constantly in financial analysis and forecasting particularly in the area Falter, and encouraging staff to receive those sessions and make rewards for qualified staff. and encourage the Palestinian universities to increase the number of hours devoted to financial analysis subject with a focus on the practical side more than the theoretical side. Banks must hold sessions specializing in prediction by financial distress. And training a staff on how to use and apply models to predict financial distress, Work on drafting a model predicting financial distress Take into consideration the circumstances and variables in the Palestinian banking sector Which can predict financial distress before the incident.

الإهداء

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه، إلى كل من صلى على خير البرية محمد عليه الصلاة والسلام.

إلى أعظم امرأة بين نساء الكون أُمي الغالية التي حملتني وهنأً على وهن جنيناً وسقنتني لبن التوحيد مع الأخلاق رضيعاً وعلمتني صغيراً ورافقتني بدعائها كبيراً.
إلى أبي الفاضل الحريص عليّ رءوف بي رحيم، سندي المتين، وأنيسي المعين.
إلى دفء البيت وسعادته إخوتي وأخواتي.

إلى كل الأهل والأقارب من قريب أو من بعيد.

إلى كل من جمعني معهم المشوار الدراسي من بدايته إلى اليوم وخاصةً طلبة كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل دفعة 2006 والى كل من هم على الدرب سائرون.

إلى من أحببناهم بإخلاص وبادلونا نفس الشعور.

إلى كل من عرفني وسيعرفني إن شاء الله .

إلى كل هؤلاء وبكل معاني الحب والوفاء أهدي ثمرة جهدي.

الباحث

عمار الطويل

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد.. فإن شكر النعمة أمر واجب لمعطيها ولمن كان سبباً لها لقوله تعالى: {وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالَهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ} [لقمان: 14].

ومن هذا المنطلق، أشكر الله تعالى على ما أسداه إليّ من نعم وفضل وبخاصة نعمة التوفيق والانتساب للجامعة الإسلامية العريقة لأنهل من مواردها الصافية وبخاصة في مجال المحاسبة .

وفاءً واعترفاً بالجميل أود أن أقدم جزيل شكري وتقديري للأستاذين المشرفين على الأطروحة الأستاذ الدكتور الفاضل/ يوسف حسين عاشور، والدكتور الفاضل/ حمدي شحده زعرب على ما بذلاه معي في هذه الرسالة من نصح خالص وتوجيه سديد وإرشاد مستمر، وتشجيع صادق.

وختاماً أشكر كل من ساعدني ولو بالدعاء والأمانى الطيبة وجزى الله الجميع خيراً والله الموفق.

الباحث

عمار الطويل

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	ملخص الدراسة بالعربية
د	ملخص الدراسة بالانجليزية
هـ	إهداء
و	شكر وتقدير
ز	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
الفصل الأول: الإطار العام	
2	مقدمة
3	مشكلة الدراسة
4	أهداف الدراسة
5	فرضيات الدراسة
5	أهمية الدراسة
6	الدراسات السابقة
12	التعليق على الدراسات السابقة
الفصل الثاني التحليل المالي	
14	مقدمة
15	تعريف التحليل المالي
15	استعمالات التحليل المالي وأهدافه
16	شروط التحليل المالي
17	الجهات المستفيدة من التحليل المالي
19	معايير التحليل المالي
20	خصائص المعايير واستخداماتها
22	أدوات التحليل المالي
24	مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي
24	أسس التحليل بالنسب
25	محددات التحليل المالي
27	أساليب التحليل المالي للبيانات المالية المنشورة
28	اختيار النسب المالية
29	نسب السيولة
32	نسب النشاط
34	نسب الربحية

37	نسب المديونية
38	نسب السوق
الفصل الثالث: التعثر المالي المصرفي	
المبحث الأول: ماهية التعثر في المصارف	
43	مقدمة
44	أنواع المخاطر التي تواجهها المصارف
46	تعريف الديون المتعثرة
48	معايير تصنيف التسهيلات الائتمانية في البنوك
50	مؤشر تعثر القروض
51	أسباب تعثر القروض
52	اثر مشكله القروض المتعثرة
54	معالجه الفشل أو التعثر
55	التعثر وأسبابه
56	مراحل التعثر المالي
58	أنواع التعثر أو الفشل
المبحث الثاني: التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي	
61	مقدمة
62	مفهوم التنبؤ وخطواته
62	أهمية التنبؤ بالتعثر
63	التحليل المالي والتنبؤ
64	التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية باستعمال النسب المالية
65	مقومات عملية التنبؤ باستخدام القوائم المالية
65	مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر
66	الأساليب المستخدمة في التنبؤ
66	أساليب غير نظامية
67	أساليب نظامية
69	نماذج التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي
75	النسب المالية الأكثر أهمية للتنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المحللين الماليين
76	محددات التنبؤ المالي

الفصل الرابع : نتائج الدراسة الميدانية	
79	منهجية الدراسة
79	مجتمع وعينة الدراسة
86	أداة الدراسة
87	صدق وثبات الاستبانة
95	المعالجات الإحصائية
97	اختبار التوزيع الطبيعي
109	اختبار الفرضيات
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
119	أولاً: النتائج
121	ثانياً: التوصيات
123	المراجع
129	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
73	تقسيم القروض إلى فئات حسب درجة المخاطرة	1
74	الأوزان الترجيحية للمؤشرات المالية حسب أهمية كل واحد منها	2
75	أهم النسب المالية للنتبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المحللين الماليين	3
80	المصارف التجارية الوطنية العاملة في قطاع غزة	4
81	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	5
81	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	6
82	توزيع أفراد العينة حسب التخصص	7
83	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة	8
83	توزيع أفراد العينة حسب العمل في المصرف	9
84	توزيع أفراد العينة حسب الدورات في التحليل المالي	10
84	توزيع أفراد العينة حسب وجود دائرة مختصة في التحليل المالي	11
85	توزيع أفراد العينة حسب عدد الموظفين المختصين للقيام بعملية التحليل كافي أم لا	12
86	توزيع أفراد العينة حسب عدد الموظفين	13
87	مقياس لكيارت الخماسي	14
87	مقياس قياس المحورين الرابع والخامس	15
89	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية لفقراته	16
90	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية لفقراته	17
91	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية لفقراته	18
92	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية لفقراته	19
92	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس والدرجة الكلية لفقراته	20
93	الصدق البنائي لمجالات الدراسة	21

94	معاملات الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	22
95	معاملات الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)	23
97	اختبار التوزيع الطبيعي	24
98	تحليل فقرات المجال الأول	25
102	تحليل فقرات المجال الثاني	26
104	تحليل فقرات المجال الثالث	27
105	تحليل فقرات المجال الرابع	28
107	تحليل فقرات المجال الخامس	29
109	معاملات الارتباط لبيرسون بين اعتماد إدارة المصرف علي التحليل المالي والقدرة علي التنبؤ بالتعثر	30
110	معاملات الارتباط لبيرسون بين المشاكل والمعوقات التي تؤثر علي المصارف التجارية الوطنية والقدرة علي التنبؤ بالتعثر	31
111	معاملات الارتباط لبيرسون بين المشاكل التي تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف والقدرة علي التنبؤ بالتعثر	32
112	معاملات الارتباط لبيرسون بين أهمية كل أداة من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للمصرف والقدرة علي التنبؤ بالتعثر	33
112	معاملات الارتباط لبيرسون بين أهمية كل عامل من عمليات المراجعة والتحليل الإحصائي والمالي والقدرة علي التنبؤ بالتعثر	34
113	نتائج تحليل التباين الأحادي(لقياس الفروق في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى اعتماد المصارف علي التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر يعزى للمؤهل العلمي.	35
115	نتائج تحليل التباين الأحادي(لقياس الفروق في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى اعتماد المصارف علي التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر يعزى للتخصص.	36
116	نتائج تحليل التباين الأحادي(لقياس الفروق في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى اعتماد المصارف علي التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر يعزى لعدد سنوات الخبرة في مجال المصارف.	37

الفصل الأول

الإطار العام

أولاً: المقدمة

ثانياً: مشكلة الدراسة

ثالثاً: أهداف الدراسة

رابعاً: فرضيات الدراسة

خامساً: أهمية الدراسة

سادساً: الدراسات السابقة

سابعاً: التعليق على الدراسات السابقة

أولاً: مقدمة:

تتزايد أهمية التحليل المالي وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، فالقروض المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه المصارف في أعمالها حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال المصرف نتيجة عدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على سداد أقساطها وفوائدها، وتعرض المصرف المانح لها لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار إلى خسارة حقيقية مادية تتمثل في هلاك الدين وفوائده خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسيلها بالبيع والحصول على ثمنها لسداد القرض الممنوح من المصرف للعميل المتعثر في السداد فضلاً عما يسببه الدين المتعثر من تقليل معدل دوران الأموال لدى المصرف، ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وإنقاص أرباحه وزيادة خسائره.

شهدت الفترة التي أعقبت التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية في باريس عام 1994م العديد من التحولات السياسية والاقتصادية، فقد نص الاتفاق على حق السلطة الفلسطينية في إنشاء سلطه نقد فلسطينيه ، يكون لها صلاحيات تنظيم وتطبيق السياسات المصرفية في فلسطين وأعقب ذلك الاتفاق السماح للمصارف التي كانت تعمل قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م بإعادة تشغيلها وافتتاح فروعها من جديد، وافتتاح مصارف جديدة وأعقب ذلك تزايد الطلب على افتتاح العديد من المصارف الوطنية وفروع للبنوك العربية والأجنبية، وتوزعت المصارف في فلسطين من حيث جنسيتها إلى مصارف محلية مرخصة من قبل سلطه النقد الفلسطينية وأخرى وافده من الدول العربية المجاورة وهي جمهوريه مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية وبنك أجنبي واحد (شاهين ، 2006) .

بلغ عدد المصارف العاملة في فلسطين اثنان وعشرون مصرف موزعة ما بين مصارف محلية ومصارف وافدة عربية ومصارف وافدة أجنبية، ويبلغ عدد المصارف التجارية تسعة عشر مصرفاً، مقابل ثلاثة مصارف إسلامية.

هذا ويتعدد المتعاملون مع القطاع المصرفي، من قطاعات وأشخاص طبيعيين ومعنويين بمختلف صفاتهم، كعملاء (مودعين ومقرضيين) أو كمستثمرين (حاليين أو مستقبليين)، لذا تعتبر البيانات المالية الخاصة بهذه المصارف على قدر كبير لهؤلاء المتعاملين، ولا تقتصر أهمية تلك البيانات على المتعاملين مع المصرف فقط بل تعتبر ذات أهمية لجهات أخرى من موظفين وإدارات في المصارف ذاتها، ومحللين ماليين وسلطات رقابية خارجية مثل سلطة النقد الفلسطينية، وكذلك المراجعين الخارجيين للمصارف، إن البيانات المالية الخاصة بالمصارف تهدف بشكل أساسي إلى تزويد هذه الفئات المختلفة بالمعلومات التي تفيدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية أو الاقتصادية أو الرقابية للتأكد من سلامة الوضع المالي المصرفي .

ونتيجةً لزيادة أهمية البيانات المالية نشأت وتطورت الحاجة إلى التحليل المالي لبنود القوائم المالية لاستخلاص المقاييس والعلاقات الهامة والمفيدة في اتخاذ القرارات، وتقييم الوضع المالي للبنك وأدائها خلال فتره معينة وكذلك للتنبؤ بالتعثر أو الفشل قبل وقوعه لحماية المتعاملين من الخسائر (جهماني، 2001) .

ثانياً: مشكلة الدراسة:

يعتبر التحليل خطوة ذات أهمية للمصارف ولا يقتصر دور التحليل المالي في جانب تقييم الأداء فقط، بل يتعدى ذلك إلى جوانب عدة وعليه فان مشكلة الدراسة تتمحور حول دراسة درجة اعتماد المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر.

هذا و يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

- 1- هل تعتمد المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر؟
- 2- هل تستخدم المصارف أدوات التحليل المالي لتطوير نظام إنذار مبكر لرصد أي تعثر قبل وقوعه ؟
- 3- ما مدى قدرة وكفاءة المحللين الماليين في المصارف التجارية الوطنية على التنبؤ باستخدام أدوات التحليل المالي ؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

- 1- معرفة مدى اعتماد المصارف التجارية الوطنية في على التحليل المالي كأداة من أدوات التنبؤ بالتعثر .
- 2- معرفة درجة استفادة المصارف التجارية الوطنية من التحليل المالي للتنبؤ بالمستقبل في كافة النواحي .
- 3- توضيح أهمية التنبؤ بالتعثر في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للمصرف.
- 4- توضيح أهمية التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر على المصارف، وجعل المصرف في وضع يمكنه من الاستمرار في المستقبل وتصحيح الأوضاع قبل وقوع التعثر.
- 5- التعرف على المشاكل التي تعيق استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر ومحاولة وضع الحلول لها.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضيات التالية:

- 1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين اعتماد إدارة المصرف علي التحليل المالي والقدرة على التنبؤ بالتعثر.
- 2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين المشاكل والمعوقات التي قد تؤثر على المصارف التجارية الوطنية والقدرة على التنبؤ بالتعثر.
- 3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف والقدرة على التنبؤ بالتعثر.
- 4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين أهمية كل أداة من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للبنك والقدرة على التنبؤ بالتعثر.
- 5- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين أهمية كل عامل من عمليات المراجعة والتحليل الإحصائي والمالي والقدرة على التنبؤ بالتعثر.
- 6- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في آراء المحاسبين حول مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر يعزى لكل من (المؤهل العلمي ، التخصص، عدد سنوات الخبرة في مجال العمل).

خامساً: أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من خلال معرفة الخسائر والخطر المرتبط بتعثر المصارف، وما لها من تأثير علي الاقتصاد الوطني وعلى قاعدة المتعاملين مع البنوك، والمهتمين بوضع القطاع

المصرفي الذين يتضررون بتأثر هذا القطاع الحساس، من هذا المنطلق تجلت أهميه استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، بحيث يكون التحليل المالي بمثابة الإنذار المبكر عن هذا الخطر وهو تعثر البنوك، إن التنبؤ بتعثر البنوك يعود بالفوائد الجمة على المتعاملين والمهتمين بمعرفة مدى سلامة الوضع المالي للمصرف ومن هؤلاء المهتمين (سلطة النقد الفلسطينية، إدارة المصرف، المستثمرون ، المدققون).

سادساً: الدراسات السابقة :

1- دراسة الكحلوت(2005) بعنوان: " مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي

في ترشيد القرار الائتماني، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية، واستهدفت الدراسة المصارف العاملة في فلسطين، واستخدمت الدراسة أداة الاستبانة لتحقيق الغرض المطلوب.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الغالبية العظمي من محلي الائتمان لا يستخدمون التحليل المالي مما يعني أن درجه الاعتماد على التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان ضعيفة جداً، كذلك لا يوجد إدراك لدى غالبية محلي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة بدور وأهمية التحليل المالي باستخدام النسب في عملية صنع القرار الائتماني.

وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام البنوك بالتحليل المالي لترشيد قرار منح الائتمان من خلال زيادة قدرة الموظفين من خلال التدريب والتطوير والتأهيل المستمر لموظفي الائتمان.

2- دراسة الغصين (2004) بعنوان : " استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة

تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة "

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج رياضي باستعمال النسب المالية بحيث يمكن هذا النموذج المكون من مجموعة من النسب المالية من التمييز بين المنشآت المتعثرة وغير المتعثرة .

وتم استخدام أسلوب الانحدار اللوجيستي للتوصل إلى أفضل نموذج من النسب المالية .

أهم النتائج التي تم التوصل إليها نموذج مكون من النسب التالية :

- نسبة رأس المال العامل إلى مجموع الأصول .
- نسبة الإيرادات إلى مجموع الأصول .
- نسبة الذمم المدينة إلى مجموع الأصول .
- نسبة الذمم المدينة إلى الأصول المتداولة .

وأوصت الدراسة بالعمل علي الاهتمام بتحليل النسب المالية لما لها من أهمية في وضع مؤشرات هامة عن وضع الشركات ولفت أنظار تلك الشركات بجدوى تحليل النسب المالية لهم .

3- دراسة عبد الرحمن(2004) بعنوان: " دراسة تحليلية لبعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي "

بالتطبيق على شركات المساهمة السعودية ."

هدفت هذه الدراسة إلى وضع نموذج محاسبي يمكن الشركات من التنبؤ بالتعثر المالي قبل حدوثه، حتى تستطيع اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة وتصحيح الهياكل التمويلية أو تغيير الأنظمة الإدارية.

وقد تطبيقه على عينة من الشركات المساهمة السعودية لمدة ثلاث سنوات متتالية قبل حدوث التعثر المالي وتتكون من 10 شركات ناجحة ويقابلها 10 شركات متعثرة.

وقد توصلت الدراسة إلى نموذج إحصائي مختلف عن النماذج التقليدية يفيد في توفير معلومات إضافية للقوائم المالية المنشورة بصورة مبسطة مما يساعد على تقييم أداء الشركات من خلال أسلوب تحليل التمايز الخطي ، وتفوق النموذج المقترح سواء بالنسبة للسنوات الثلاثة مجتمعة قبل التعثر المالي حيث بلغت دقة النموذج 93%، أما بالنسبة لكل سنة على حده فقد بلغت على التوالي 100%، 90%، 100% .

4- دراسة اسلامبولي (2003) بعنوان : " استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر شركات الصناعات الغذائية العامة في سوريا " هدفت هذه الدراسة إلى اختبار إمكانية استخدام النسب المالية في تطوير نموذج رياضي يمكن الاستفادة منه في التنبؤ بتعثر شركات الصناعة الغذائية العامة في سوريا. وتم اختيار عشرة نسب مالية طبق عليها أسلوب التحليل التمييزي ذو الخطوات لاختيار النسب الأفضل في التمييز بين المجموعتين الناجحة والمتعثرة. أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي نموذج مكون من ثلاث نسب هي :

• ربحية المبيعات .

• نسبة السيولة السريعة .

• نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات .

5- دراسة جهماني (2001) بعنوان : " مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك دراسة ميدانية على القطاع المصرفي الأردني " .

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتطوير نموذج رياضي باستعمال النسب المالية بحيث يمكن هذا النموذج المكون من مجموعه من النسب المالية من التمييز بين المنشآت المصرفية

المتعثرة وغير المتعثرة ، وذلك قبل التعثر بسنة واحدة علي الأقل ، وقياس مدى دقة هذا النموذج في التنبؤ، ليتم استخدامه في التنبؤ بتعثر البنوك في الأردن .

وقد تم تحليل ثلاث وعشرين نسبة مالية باستخدام التحليل التمييزي المتدرج للتوصل إلى أفضل نموذج من النسب المالية ، يمكنه التمييز بين البنوك المتعثرة البنوك غير المتعثرة قبل التعثر بسنتين .

وتم احتساب النسب المالية لعينة من ثمانية بنوك متعثرة والنصف الأخر غير متعثرة وذلك ما بين (1992 - 1997) ، وتم التوصل إلى أن النسب المالية المعنوية إحصائيا والأكثر قدرة علي التنبؤ بتعثر البنوك هي النسب المالية الخمسة التالية:

- نسبة النقد والاستثمارات إلى إجمالي الودائع .
- نسبه التداول .
- نسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى حقوق المساهمين .
- نسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى رأس المال المدفوع .
- نسبة الربح التشغيلي إلى المصروفات الإدارية والعمومية .

6- دراسة الجميل(1997) بعنوان: " أهمية التنبؤ في التحليل المالي "

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالتحليل المالي من منظور حديث يخدم المستثمرين من حملة الأسهم والمتعاملين فيها وخاصة فيما يتعلق بالتنبؤ كونه أحد أهم الأدوات التي يستخدمها المحلل المالي للتعرف على الأداء المستقبلي للأسهم وهيكله التوقعات وصياغة الخطط.

واستخدمت الدراسة في التحليل المالي طريقتين منهجيتين هما التحليل الأساسي والتحليل التقني، وأجريت هذه الدراسة علي سوق عمان المالي.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ثلاثة قيم تنبؤية كمشاهدات مستقبلية متوقعة للسنوات 1995,1996,1997، واعتمدت سنة 1995 سنة أساس لأغراض المقارنة وانتقاء النموذج الأفضل، وطبقت الدراسة النماذج المختارة للوصول إلى القيمة المتنبأ بها لسنة 1996، وأما القيمة المتنبأ بها لسنة 1997 فقد احتفظ بها الباحث لأغراض الأمانة العلمية على أن تكون القيمة المتنبأ بها لعام 1996 موضوع فحص ومقارنة من قبل حملة الأسهم والمتعاملين فيها للوقوف على مدى كفاءة وفاعلية النماذج التنبؤية المستخدمة.

7- دراسة فوزي غرايبة، ريماء يعقوب (1987) بعنوان : " استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتطوير نموذج رياضي باستعمال النسب المالية يمكن هذا النموذج المكون من مجموعة من النسب المالية من التمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة ، وذلك قبل التعثر بسنة واحدة على الأقل .

استخدمت الدراسة أسلوب التحليل التمييزي الخطي المتعدد المتغيرات لتطوير النموذج الذي تهدف إليه هذه الدراسة .

أهم النتائج التي تم التوصل إليها بعد تحليل ثلاثين نسبة مالية باستخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بالتحليل التمييزي للتوصل إلى أفضل نموذج من النسب المالية يمكنه التمييز بين الشركات المتعثرة والشركات غير المتعثرة قبل التعثر بعدة سنوات ، وقد استخرجت النسب المالية لعينة من عشرين شركة مساهمة عامة صناعية أردنية ، نصفها متعثر والنصف الآخر غير متعثر من القوائم المالية لها لعام 1984م ، وهي السنة الأولى قبل التعثر لإغراض التحليل المالي وتم التوصل إلى نموذج يتضمن النسب المالية التالية :

- التدفق النقدي إلى مجموع الأصول .

- صافي الربح إلى مجموع الالتزامات .
- حقوق المساهمين إلى مجموع الالتزامات .
- حقوق المساهمين إلى الموجودات الثابتة .
- المبيعات إلى مجموع الأصول .
- المبيعات إلى حقوق المساهمين .

وتمكن النموذج من إعادة تصنيف الشركات في عينة التحليل ضمن مجموعتي الشركات المتعثرة وغير المتعثرة بدقة تامة .

8- دراسة (Altman et al., 1977)

قامت بدراسة عينة من 53 شركة ناجحة و58 شركة فاشلة خلال الفترة 1969-1975، وشمل التحليل 28 نسبة مالية، واستخدمت الدراسة أسلوبين إحصائيين هما التحليل التمييزي الخطي والتحليل التمييزي التربيعي. وتم التوصل إلى أن قدرة هذه النماذج الإحصائية على التنبؤ مقاربة، ووصلت إلى 92.8% في السنة السابقة لحدوث الفشل، وأن كل نموذج يحتوي على المتغيرات التالية:

- نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول.
- مجموع الأصول.
- نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي دفعات الفوائد.
- نسبة التداول.
- نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول.

• متوسط القيمة السوقية لحقوق المساهمين خلال 5 سنوات إلى مجموع رأس المال (ويحتوي على رأس مال الأسهم الممتازة والديون طويلة الأجل والعقود الإيجارية الرأسمالية).

• ثبات الإيرادات، وتم قياسه بالانحراف المعياري للأرباح خلال فترة 10 سنوات. وعلى الرغم من عدم نشر معاملات دالة التمييز - لأنها من ملكية شركة Zeta- فإن النتائج تشير إلى أن النموذج الخطي أكثر دقة من النموذج التربيعي.

سابعاً: التعليق على الدراسات السابقة :

وجد الباحث أن أغلب هذه الدراسات قد ركزت على استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر البنوك أو الشركات من خلال تطوير نموذج من النسب المالية يتم من خلاله التنبؤ بالتعثر، وقد استخدمت معظم الدراسات السابقة أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات في العمل، لذلك سوف يحاول الباحث دراسة المشكلة من جوانب أخرى لم تنطرق لها الدراسات السابقة المماثلة في هذا الجانب وسيتم دراسة المشكلة والتمثلة في مدى اعتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي للتنبؤ، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة استناداً إلى طبيعة الموضوع، وتعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات في التي تتناول هذا الموضوع في قطاع غزة.

الفصل الثاني

التحليل المالي في المصارف

أولاً: مقدمة

ثانياً: تعريف التحليل المالي

ثالثاً: استعمالات التحليل المالي وأهدافه

رابعاً: شروط التحليل المالي

خامساً: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

سادساً: معايير التحليل المالي

سابعاً: خصائص المعايير واستخداماتها

ثامناً: أدوات التحليل المالي

تاسعاً: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

عاشراً: أسس التحليل بالنسب

حادي عشر: محددات التحليل المالي

ثاني عشر: أساليب التحليل المالي للبيانات المالية المنشورة

ثالث عشر: اختيار النسب المالية

أولاً: مقدمة

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي الحالي للمنشأة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل، لذا فإنه يعتبر أداة للكشف عن مواطن القوة ومواطن الضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربحية، والكشف عن مواطن القوة يتيح للإدارة فرصة استغلالها، أما الكشف عن مواطن الضعف يتيح لها فرصة التعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها مبكراً حتى لا تعوق الخطط المستقبلية (هندي، 1997، ص27).

وقد ازدادت أهمية التحليل المالي بعد التقدم الصناعي واتساع حجم المشاريع، فعلى الرغم مما ساهم به الإنتاج الكبير من وفر في تكاليف الإنتاج واتساع الأسواق، إلا أنه جعل أعمال الرقابة والإشراف صعبة مما استلزم توفير الكثير من البيانات المالية والمحاسبية والإحصائية وتطلبت جهازاً إدارياً متخصصاً يتناول هذا البيانات بالتدقيق والتحليل والتفسير بغية تحقيق مجموعه من الأهداف منها (العمار، 1997، ص41):

1. معرفة المركز المالي للشركة.
2. الوصول إلى القيم الإستثمارية في الشركة وتقويم مستوى كفاءة عملياتها ومدى صلاحية سياساتها المالية والإنتاجية.
3. تخطيط السياسات المالية بما في ذلك سياسة استهلاك الأصول وسياسة الائتمان والتحصيل والاستئجار والمخزون السلعي وتكوين الاحتياطات والاستثمارات .

ثانياً: تعريف التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي: "بأنه أسلوب للتعامل مع البيانات المالية المتاحة باستخدام الوسائل والأدوات والنسب المالية لتحليل العناصر المالية والاقتصادية الخاصة والعامّة المحيطة بالمشروع وتحويلها إلى معلومات وعرضها للجهات المستفيدة لغرض الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات، ويمكن استخدامها لقياس كفاءة التنفيذ وفي متابعه الخطط ومراقبتها وتقييمها وتحديد المشاكل وتحفيز الإدارة علي معالجتها " (أل شبيب، 2006، ص56).

وعرفه (الشخمي، الجزراوي، 1998، ص 42) " بأنه تحويل الكم الهائل من البيانات والمعلومات التاريخية التي تحتويها القوائم المالية إلى كم اقل وأكثر فائدة في عملية اتخاذ القرارات".

وفي تعريف آخر يعرف بأنه "عبارة عن معالجه للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أي مشكله موجودة وفي توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل" (مطر وآخرون، 2002، ص 151) .

ومما سبق يمكن القول بأن "التحليل المالي عبارة عن تحويل الكم كبير من البيانات والأرقام إلى كم اقل ليستخدم في تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف وتحديد مسبباتها، وتحديد التهديدات التي تواجه المؤسسات".

ثالثاً: استعمالات التحليل المالي وأهدافه

إن للتحليل المالي استعمالات وأهداف، تتمثل في الآتي (الشديفات، 2001، ص93):

1. تحديد القدرة الائتمانية للشركة.

2. تحديد القدرة الإيرادية للشركة.

3. تحديد الهيكل التمويلي الأمثل.
4. تحديد حجم المبيعات المناسب.
5. تحديد قيمة الشركة الصافية.
6. تحديد هيكل التكاليف في الشركة.
7. تقييم أداء الإدارة العليا.
8. المساعدة في وضع السياسات والبرامج المستقبلية للشركة.
9. تحديد القيمة العادلة لأسهم الشركة.

رابعاً: شروط التحليل المالي

ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي شروط معينة ليصبح نموذجياً ومن ثم الاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرار، ومن هذه الشروط (الصياح والعامري، 2003، ص 50):

1. يجب أن تتوفر في التحليل المالي المرونة، أي قابليته للتغيير بين فترة وأخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغيير الحاصلة خلال الفترة.
2. يجب أن يكون التحليل المالي شاملاً لأنشطة الشركة بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المنشأة، ولا يمنع من أن يكون التحليل المالي جزئياً إذا اقتضت الضرورة اتخاذ قرار معين في نشاط معين.
3. يجب أن يكون التحليل المالي اقتصادياً في التكاليف والجهد وكذلك في الوقت.
4. يجب أن يركز التحليل المالي علي أساس التنبؤ في المستقبل وليس علي أساس دراسة الظروف التاريخية للشركة، ويكون التنبؤ إما قصير الأجل أو طويل الأجل مثل إعداد خطة تمويل للسنوات القادمة ودراساتها أو التوقعات للتدفقات النقدية خلال الفترة القادمة وهكذا بالنسبة للأرباح المتوقعة أيضاً.

5. يجب أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الانجاز لكي لا يجعل البيانات أو المعلومات متقدمة من ناحية الوقت.

6. يجب أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلي نتائج واقعية ودقيقة.

خامساً: الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

إن الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من التحليل المالي وتتخلص الأطراف التي يوجه إليها التحليل (العمار، 1997، ص42) كما يلي :

1. المساهمون:

يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد علي الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية وسلامة الاستثمارات في المشروع، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف قليلاً عن المساهم المرتقب، والذي يهدف إلى معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المشروع أم لا، وسواء كان المساهم حالياً او مرتقبا فكلاهما يهتم بماضي الشركة والمخاطر التي تعرضت لها، والأسلوب الذي اتبع في معالجتها ، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل.

2. الدائنون:

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمشروع أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو اقرض أو بصدد إقراض الأموال للمشروع، وقد يكون الدائن مصرفاً أو مؤسسه مالية، لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى مقدرة

المشروع بالوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق، فإذا كان القرض لفترة أكثر من سنة، فيهتم المقرض بمعرفة مقدرة المشروع على سداد القرض في الأجل الطويل، أما إذا كان القرض لمدة أقل من السنة يهتم الدائن بالتأكد من مقدرة المدين على سداد هذا القرض في الأجل القصير، ومع ذلك فهو لا يهتم بالتوازن المالي في الأجل الطويل.

3. الموردون:

يهم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلاً التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء (عملاء المورد) باستخدام بيانات القوائم المالية.

4. العملاء:

يمكن للعميل (المشروع) وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها، خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان .

5. العاملون في المؤسسة:

بصفة عامة إن أهم الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما :

أ . المساهمون (الملاك)

ب. العاملون في المؤسسة

زيادة الأجر مع ثبات الإنتاجية يعني انخفاض العائد المخصص للملاك بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو اختفاءها) أو بطريقة غير مباشرة (عدم التمويل الداخلي) أو إضعاف المركز المالي، إذا ما تم دفع التوزيعات من الاحتياطات، نتيجة لما سبق نلاحظ انه من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه، والتأكد من سلامة إدارة الأموال .

6. إدارة المشروع :

تهتم الإدارة بكل جوانب المركز المالي، خاصة وأنها تعمل لتحقيق مصلحة الملاك، والتي تتمثل في تعظيم الربحية أو مضاعفة حق الملكية، وأيضاً الدائنون من حيث التأكيد على سداد مستحققاتهم عندما يحين أجل الاستحقاق، ويعكس ذلك النسب المالية المستخلصة من القوائم المالية للمشروع، وهي الجوانب التي يركز عليها المحلل المالي، والتحليل المالي يزود المدير بالأدوات التي تمكنه من المتابعة المستمرة للتغيرات والإجراءات التي تساعد علي تصحيح الأوضاع .

سادساً: معايير التحليل المالي

إن احتساب النسب المالية بمفردها وأي مقياس من مقاييس الأداء بمفرده سيزود المحلل المالي بمؤشرات ذات قيمة محدودة ما لم يكن هناك معيار لقياس النتائج ومقارنتها به، لأجل الحكم على مدى مناسبة النتائج أو عدم مناسبتها، ويمكن القول أن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها، فقيام المحلل المالي مثلاً باحتساب نسبة السيولة التي هي عبارة عن خارج قسمة الموجودات المتداولة علي المطلوبات المتداولة وخروجه في هذه الحالة بنسبة 1:3 مثلاً، فإن هذه النتيجة لا معنى لها علي الإطلاق إذا لم يستطع المحلل أن يقرر ما إذا كانت هذه النسبة مرتفعة أو

منخفضة أو مرضية، ومثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد ومن هنا برزت أهمية اختيار المعايير في التحليل المالي التي هي عبارة عن أرقام معينة تستخدم مقياساً للحكم على مدى ملائمة نسبة أو رقم ما (عقل، 2006، ص 242).

1- خصائص المعايير

هناك للمعايير خصائص (كراجة، 2002، ص154):

حتى يكون للمعيار معنى أو يكون مقبولاً، لابد من أن يتصف بالخصائص التالية :

- أ- أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، لا أن يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه.
- ب- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وان كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الضرورة لذلك، بعد إجراء الدراسات اللازمة .
- ج- أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وألا يحتمل أكثر من معنى.

2- استخدامات المعايير

- أ- إعطاء النسبة أو الرقم المطلق معنى ومغزى يمكن تفسيرها في ضوءه.
- ب- يستعمل أداة المقارنة مع النسب الفعلية مما يؤدي إلى إبراز الانحرافات التي تدفع المحلل إلى البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات.

3- أنواع المعايير:

وتوجد مجموعه من المعايير التي يستخدمها المحلل في عملية التحليل(الصياح، العامري، 2003، ص53)، ما يأتي :

أ- المعايير المطلقة: Absolute standard

وهي المعايير التي تأخذ صفة ثابتة أو مقدار ثابت تم اختياره بناء على تجارب ودراسات ميدانية وقد تم الاتفاق على هذه المعايير بين شركات كثيرة وكتاب كثيرون لدراسة حالة معينة

ويستخدم هذه المعايير من اجل مقارنة ما هو فعلي أو متحقق مع المعيار ذات العلاقة فمثلاً لو كانت نسبة التداول المستخرجة من الكشوفات الخاصة بمنشأة معينة هي 1:3 فإن المحلل سوف يقارن هذه النسبة مع النسب المعيارية المتفق عليها وبالباغة 1:2.

ب- المعايير التاريخية: Historical Standards

وهذه المعايير تستند إلى المؤشرات التاريخية التي استخرجت من الكشوفات المالية للمنشأة فمثلاً تتم مقارنة نسبة العائد على الاستثمار لعام 2000، مع معدلات العائد علي الاستثمار للأعوام الماضية، وييدي المحلل المالي الحكم علي هذا المؤشرات من خلال مقارنته بالمؤشرات الماضية أو التاريخية .

ج- المعايير المستهدفة : Targeted Standards

تستوحي هذه المعايير من البيانات التي توضع في الخطة ويمكن للمحلل أن يقارن ما هو متحقق فعلي وما هو مخطط له أن يحصل أو يتحقق فإذا كانت نسبة الربحية المخططة علي سبيل المثال (الربحية التجارية) 20% فإن نسبة الربحية المتحققة فعلاً والتي نفترض أن تكون 18% تعني أن الربحية المتحققة اقل مما هو مخطط له .

د- المعايير الصناعية: Industrial Standards

وهذه المعايير تعتمد على المؤشرات التي يتفق عليها من قبل الشركات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة، والمتماثلة عادةً في النشاط، حيث تقوم الشركة في صناعة معينة بمقارنة مؤشراتها مع مؤشرات الصناعة نفسها علي سبيل المثال مقارنة مثلاً ROA لبنك معين مع معدل ROA العائد علي الأصول للصناعة المصرفية ككل.

سابعاً: أدوات التحليل المالي: Tools of Financial Analysis

من أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المنشأة نحو تحقيق أهدافها، على المدير المالي للمنشأة أن يستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنه من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار المالي، ومن أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية (الدوري، أبو زناد، 2003، ص16) الأدوات التالية.

1- التحليل المالي بالنسب Ratio Analysis

يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقتها ببعضها البعض، أو الاستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وأعراض الظروف السائدة في المنشأة موضوع التحليل.

2- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها Sources & User Of Funds

هذا النوع من التحليل يركز على التعرف على طرق الحصول على الأموال وطرق استخدامها خلال فترة زمنية محددة، ويفيد هذا النوع من التحليل في التعرف على المصادر الداخلية والمصادر الخارجية وأهمية كل منها للعمل على ملاءمة هذه المصادر مع الاستخدامات.

3- الموازنات النقدية التقديرية أو كشوف التدفق النقدي Cash Budgeting Or Cash

Flow

تساعد هذه الأداة التحليلية على التعرف على مواعيد تدفق الأموال من المؤسسة واليهما والتعرف على حجم الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال الفترة القادمة .

4- تحليل التعادل Break – Even Analysis

هدف هذه الأداة التحليلية هو تحديد حجم المبيعات أو عدد الوحدات اللازم بيعها بسعر معين لتصل المنشأة إلى ربح قبل الفوائد والضرائب مقداره صفر، أو تحديد عدد الوحدات الواجب بيعها.

5- مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة Comparative Financial Statement

Analysis

تبين هذه الأداة التحليلية التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة إلى أخرى خلال سنوات عديدة وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة، إذ تساعد هذه المقارنة في التعرف على مدى التقدم أو التراجع الذي تحققه المنشأة على مدى سنوات حياتها.

6- مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي Index Number Trend Analysis

تساعد هذه الأداة في التعرف على التغيرات على مدى أكثر من سنتين وذلك لتفادي عيوب المقارنة من سنة إلى أخرى .

7- التعرف على كل بند من بنود الأصول والخصوم (التحليل الهيكلي) Structural

Analysis/ Common Size Balance Sheet

وتقدم هذه الأداة معلومات هامة عن التركيب الداخلي للقوائم المالية وذلك خلال تركيزها على عنصرين رئيسيين هما:

أ- مصادر الأموال في المنشأة وكيفية توزيعها بين مختلف البنود من قصيرة وطويلة الأجل وحقوق الملكية.

ب- كيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من متداولة وثابتة وأخرى.

ثامناً: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي :

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر، هي مصادر داخلية ومصادر خارجية، ويتوقف مدى اعتماده على أي منها حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة.

مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي (مطر، 2003، ص5):

1- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية وقائمة الدخل ، وقائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات .

2- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة .

3- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية .

4- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة .

5- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث .

6- المكاتب الاستشارية .

تاسعاً:أسس التحليل بالنسب

هناك عدد من الأسس التي يتوجب إتباعها في التحليل المالي باستخدام النسب وذلك لضبط عملية التحليل وإبقائها ضمن الإطار الذي يحقق الغاية المرجوة منها، ومن هذه الأسس

(عقل ، ص 306 ، 2006)، التالي:

1- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي:

الهدف الرئيس للتحليل المالي هو فهم البيانات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية

لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرارات في عمله، ويساعد في تحقيق هذه الغاية

التحليل المالي بالنسب الذي يتركز دوره في تقليص كمية البيانات المحاسبية إلى مجموعة قليلة معبرة عن المؤشرات ذات الدلالة.

2- القيام بتركيب النسبة بطريقة منطقية:

هناك مجموعة من الأسس الواجب الارتكاز عليها عند استخراج النسب المالية وهي :

أ - تركيب النسب بطريقة تعكس علاقات اقتصادية معينة، كنسبة الدخل إلى حقوق أصحاب المشروع.

ب- يجب أن تعد النسبة لتعكس العلاقات الوظيفية بين كل من البسط والمقام، فمثلاً نسبة الربح إلى صافي المبيعات تعكس العلاقة المباشرة بين الربح والمبيعات .

ج- يجب أن تفيد النسبة في دراسة وتحليل العلاقة مع بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى، فمعدل العائد على الموجودات يفيد في تحديد جدوى الاقتراض، باعتبار أن الأموال المقترضة ستوجه للاستثمار في الموجودات إذ يمكن المقارنة بين العائد والموجودات وكلفة الاقتراض .

عاشراً: محددات التحليل المالي Limitation Of ratio Analysis

التحليل المالي أداة مهمة لاقترب المحلل من حقيقة الأوضاع المالية السائدة في المؤسسات المحللة، إلا أن المدى الذي يصل إليه المحلل في هذا الاقتراب محكوم بمجموعة عوامل منها (عقل، 2006، ص307):

1- التحليل المالي جيد بقدر جودة المعلومات المستعملة في إعداده، ولكن كثيراً ما يعمل المحللون في ظل شح من المعلومات أو الاعتماد على معلومات غير دقيقة الأمر الذي يؤثر في نتائجهم .

- 2- تركيز اهتمام المحلل في معظم الحالات على جانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة دون الجوانب الأخرى، فالمقرض قرصاً قصيراً الأجل يركز على السيولة بالدرجة الأولى، في حين المستثمر يركز على الربحية .
- 3- تتفاوت درجات اهتمام المحلل في المؤسسة ويتفاوت عمق التحليل المطلوب، فالبنك الراغب في إقراض مبلغ مليون دينار يحتاج لتحليل أكثر شمولية من التحليل الذي يقوم به البنك لتجديد حساب جاري مدين صغير كان يدار بشكل جيد لمدى عدة سنوات .
- 4- كمية ونوعية المعلومات المتاحة، وذلك لأن للكمية والنوعية أثراً مباشراً في نتيجة التحليل، فالكمية المناسبة من المعلومات الموثوقة تقلل من حالة عدم التأكد، وتؤدي إلى الاقتراب من الوضع الحقيقي .
- 5- دخول بعض الأحكام الافتراضية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاستهلاك، وتقدير البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها، وإعادة تقييم الأصول وحساب الشهرة، كل ذلك يلقي ضللاً من الشك على مدى دقة تمثيلها للواقع .
- 6- مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية، لأن تغيير الأساليب سيؤدي إلى تغيير في النتائج، ما لم يكن المحلل مدركاً لإبعاد ذلك فإنه سيجد نفسه واقعاً في الخطأ.
- 7- محدودية مؤشرات الاتجاه، إذ ليس من الضروري أن يستمر نمط الماضي والمستقبل فإذا تدنت نسب السيولة للسنوات الماضية فإن ذلك لا يعني استمرار هذا الاتجاه في المستقبل .
- 8- اختصار البيانات المالية في القوائم المالية يحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق .

9- غياب الملاحظات عن الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد البيانات المالية، وبشكل خاص حول تقييم البضاعة والاستهلاك والانتقال من سياسة محاسبية لأخرى ، يحد من قدرة المحلل، لأنه ليس باستطاعته أن يتنبأ بذلك .

10- تجميل الميزانيات أسلوب يصعب علي المحلل معرفة مدى استعماله، فتوقيت الشركة للحصول علي قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة واستعماله لغرضه المحدد بعد أن يكون قد ظهر أثره في الموجودات المتداولة عند إعداد الحسابات الختامية، يظهر سيولة المؤسسة أفضل من واقعها.

11- موقع الشركة ونوعها والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، فالشركة في المناطق ذات العمالة الرخيصة تعتمد علي هذا العنصر بشكل مكثف مما يرفع تكلفة الأجور وينقص من قيمة الآليات ويخفض الاستهلاك .

12- لا تظهر القوائم المالية شيئاً عن الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين.

وهذه المحددات لا تقلل من أهمية التحليل المالي، ولكن توجب استعماله بحكمة وحذر وليس كأداة ميكانيكية وبدون تفكير .

حادي عشر: أساليب التحليل المالي للبيانات المالية المنشورة

يعتبر التحليل المالي للبيانات المالية المنشورة الوسيلة التي تمكن رجال الأعمال من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة الشركة مصدرة البيانات .

ويقوم التحليل المالي أياً كان صورته على منهج المقارنة، لذا تتعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة علي النحو التالي:

1- التحليل الراسي vertical analysis

ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقة الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية، وذلك في تاريخ معين، وتزيد الاستفادة من هذا التحليل من خلال تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه في الميزانية (عقل، 2006، ص305).

2- التحليل الأفقي horizontal analysis

يلجأ رجال الأعمال إلى التحليل الأفقي لتلافي سمة الجمود التي يتصف بها أسلوب التحليل الراسي وذلك بدراسة حركة البند، أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو النسبة على مدار الفترة الزمنية في مجال المقارنة، ذلك ما يوفر للتحليل المالي الأفقي سمه الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي والتي تمكنه من تكوين صورة أدق عن واقع المنشأة وعن اتجاهاتها المستقبلية، ويتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليل المالي الأفقي للبيانات المالية المنشورة للمنشأة على مدار عدة فترات مالية متتالية تمتد مثلاً من 5-10 سنوات، وتعامل السنة أو الفترة المالية الأولى كسنة أساس ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات التالية علي شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس (مطر، 2003، ص28).

ثاني عشر: اختيار النسب المالية

عند تحليل المركز المالي لأي مؤسسة يمكن استخدام عدد كبير من النسب المالية والتي يمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات وكل مجموعة من هذه النسب تقيس وتدرس ظاهرة معينة ويتوقف ذلك على الغرض المقصود من التحليل المالي (العصار وآخرون، 2001، ص190).

وتعتبر النسب المالية محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين إما بقائمة المركز المالي للمؤسسة أو بقائمة الدخل أو بهما معاً، لذا فهي تزود الأطراف المعنية بعملية التحليل المالي بفهم أفضل عن حقيقة المؤسسة عما إذا اعتمدت علي تحليل كل معلومة علي حدة، ولغاية دراسة النسب المالية يتم تقسيمها إلى خمس مجموعات (عقل، 2006، ص311) .

1- نسب السيولة Liquidity Ratio

2- نسب النشاط Activity Ratio

3- نسب الربحية Profitability Ratio

4- نسب المديونية Long Term Solvency Ratio

5- نسب السوق Market Ratio

أولاً: نسب السيولة- Liquidity Ratio

تهدف هذه المجموعة من النسب المالية إلى تحليل وتقييم الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بهدف الحكم علي قدرة المؤسسة علي الوفاء بالتزاماتها الحالية المتداولة قصيرة الأجل وبما أن هذه الالتزامات يتم تسديدها من النقدية أو شبة النقدية لذلك يجب علي المؤسسة أن تحتفظ بمقادير كافية من هذه الأصول (التي يسهل تحويلها إلى نقدية) تفوق وتزيد عن مقدار الخصوم المتداولة (السعيدة وفريد، 2004، ص134).

وتتكون نسب السيولة من :

1- نسبة التداول (Current Ratio)

$$= \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

وهدفها قياس قدرة المنشأة علي مواجهه التزاماتها التي تستحق في موعدها والنسبة النمطية لها هي 1:2 (مطر وآخرون،2002،ص182) .

وتعتبر هذه النسبة معيار متفق عليه في التعاملات المصرفية في كافة البنوك التجارية كمعيار للصناعة، حيث تمثل حد الأمان الذي يضمن للبنك قدرة العميل على سداد ما عليه من التزامات قصيرة الأجل (الكحلوت،2005،ص35).

2- نسبة السيولة السريعة (Quick Ratio)

$$\frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}} =$$

أن هذه النسبة تشبه نسبة التداول باستثناء أنها استبعدت المخزون وذلك لان عملية تحويلها إلى نقدية تحتاج لفترة زمنية أطول (Gitman, 2006, p59) وتبين مدى قدرة المنشأة علي سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد علي البضاعة والنسبة النمطية لها هي 1:1 (مطر وآخرون،2002،ص184).

3-نسبة النقدية (Cash Ratio)

$$\frac{\text{الموجودات النقدية وشبه النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}} =$$

يهتم البعض بهذه النسبة لان مكوناتها تمثل العنصر الرئيسي والأكثر سيولة ضمن الأصول المتداولة، وانخفاض هذه النسبة قد لا يمثل خطر إذ قد يكون حجم الأصول المتداولة الأخرى كبيرا أو قد يكون هناك اتفاق بين المؤسسة وأحد البنوك تحصل بموجبة على تسهيل ائتماني علي شكل جاري مدين مما يوفر النقدية المطلوبة (العصار وآخرون،2001،ص192).

3- نسبة المخزون السلعي إلى صافي رأس المال العامل :

$$= \frac{\text{المخزون السلعي}}{\text{صافي رأس المال}}$$

وتظهر هذه النسبة مدى مساهمة المخزون السلعي في صافي رأس المال العامل ومن ثم فإن انخفاض هذه النسبة هو في مصلحة الشركة وذلك لان عملية تحويل البضاعة إلى نقدية تستغرق وقتاً أطول ويحتمل حدوث خسارة من جراء ذلك (العصار وآخرون، 2001، ص194).

4- نسبة التدفق النقدي إلى الديون :

$$= \frac{\text{النقد المتحقق من العمليات}}{\text{إجمالي الديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل}}$$

وتقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة علي خدمة دينها، ويقصد بالنقد المتحقق من العمليات صافي الربح مضافاً إليه الإستهلاكات (عقل، 2006، ص316).

5- سيولة الذمم المدينة :

عندما تشعر الإدارة المالية بحالة عدم توازن أو مشاكل في مكونات الموجودات المتداولة، فإنها تلجأ إلى فحص هذه الموجودات من ناحية السيولة، وأهم فقرة يتم فحصها هي الذمم المدينة، إذ أن الذمم المدينة تمثل موجودات سائلة فقط في حالة إمكانية تحصيلها في وقت استحقاقها وعليه فإن سيولة هذه الذمم تدعم موقف السيولة (الزبيدي، 2001، ص88).

ثانياً: نسب النشاط - Activity Ratio

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات (مطر، 2003، ص36).

1- معدل دوران مجموع الأصول :

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وتقيس هذه النسبة مدى فعالية استخدام المنشأة لأصولها لتوليد الأرباح (Gitman,2006,p62) وليس هناك معدل نمطي لجميع المنشآت فهو يختلف من صناعة إلى أخرى، ويمكن مقارنة معدل المنشأة مع معدل الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة (مطر وآخرون، 2002، ص184) .

2- معدل دوران الأصول المتداولة (Current Assets Turnover)

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$$

تبين هذه النسبة مدى تأثير الأصول المتداولة علي المبيعات، ومدى قدرة الأصول المتداولة علي توليد المبيعات وارتفاع هذا المعدل يعتبر شيء ايجابي (السعايدة وفريد ، ص 140، 2004) .

3- معدل دوران الأصول الثابتة (Fixed Assets Turnover)

$$= \frac{\text{المبيعات الصافية السنوية}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$$

تقيس هذه النسبة درجة الكفاءة في استخدام الموجودات الثابتة فإذا كان هذا المعدل عالي فان ذلك يدل علي استعمال جيد للطاقة الإنتاجية المتاحة (الشديفات ، ص 128، 2001).

4- معدل دوران الذمم المدينة (Receivables Turnover)

$$= \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة السنوية}}{\text{إجمالي الذمم المدينة}}$$

وتقيس هذه النسبة قدرة المشروع علي تحصيل ذممه المدينة من حسابات مدينة وأوراق قبض، كما أنها تقيس كفاءة إدارة الائتمان ومدى فاعلية سياسة الائتمان والتحصيل، وكلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو متوسطة فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشراً جيداً والعكس صحيح (مطر وآخرون، 2002، ص187).

5- معدل دوران الذمم الدائنة (accounts payable turnover)

$$= \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد الدائنين}} \\ \text{المشتريات} \\ \text{أو} = \frac{\text{رصيد الدائنين}}{360} \\ \text{متوسط فترة الائتمان} = \frac{\text{معدل دوران الذمم}}{\text{معدل دوران الذمم}}$$

ويقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع والشراء، لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشراً علي تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة مما سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة (مطر، 2003، ص37) .

6- معدل دوران صافي رأس المال العامل (Net Working Capital Turnover)

$$= \frac{\text{المبيعات الصافية السنوية}}{\text{صافي رأس المال}}$$

وتوضح هذه العلاقة إذا كانت المؤسسة متوسعة في نشاطها أو تحتفظ بأصول سائلة أكثر من حاجتها، وتتطلب دقة الحكم على هذه النسبة مقارنة مؤشرات المؤسسة موضع التحليل بمثيلاتها من المؤسسات الأخرى، وبشكل عام يعكس معدل الدوران المنخفض عدم كفاءة في حين يعكس معدل الدوران المرتفع كفاءة جيدة مع اخذ احتمالات التوسع بعين الاعتبار (عقل، 2006، ص326).

7- معدل دوران المخزون (Inventory Turnover)

$$= \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد المخزون}}$$
$$\text{متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

ويقيس هذان المعدلان مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون، وكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشراً جيداً والعكس بالعكس، وذلك مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون (مطر، 2003، ص36).

ثالثاً : نسبة الربحية Profitability Ratios

هي تلك النسب التي تقيس نتيجة أعمال المشروع وكفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من الإدارة العليا، وهناك العديد من المؤشرات التي نقيس من خلالها ربحية

المشروع، وتختلف هذه المؤشرات حسب طبيعة المشروع والطرق والأساليب المتبعة في استخراج نتيجة أعماله والظروف المحيطة والهدف من تحليل نسب الربحية، وفي ضوء ذلك تقسم نسب الربحية إلى نوعين حسب (شبيب، 2004، ص76).

- النسب التي تقيس ربحية المشروع استناداً إلى مبيعات المشروع .
 - النسبة التي تقيس ربحية المشروع استناداً إلى حجم الاستثمارات في المشروع .
- أ- النسب التي تقيس ربحية المشروع استناداً إلى مبيعات المشروع .

وتقيس هذه المجموعة من النسب قدرة المؤسسات على ضبط عناصر المصروفات المختلفة المرتبطة بالمبيعات المتحققة، كما تقيس أيضاً مدى قدرة المؤسسة في توليد الأرباح من المبيعات (عقل، 2006، ص326).

1- نسبة مجمل الربح إلى المبيعات (Gross Income Ratio)

$$= \frac{\text{مجمّل الربح من العمليات}}{\text{المبيعات}}$$

وهذه النسبة تستخدم لقياس كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة عناصر تكلفة المبيعات حيث أن مجمل الربح يتم التوصل إليه من خلال المقارنة بين المبيعات الصافية وبين تكلفة المبيعات، ولا يوجد معيار نمطي لهذه النسبة لذلك لابد من إجراء المقارنة مع نسب الصناعة ومع نسب الشركة للسنوات السابقة (العصار وآخرون ، ص 219 ، 2001) .

2- نسبة صافي الربح إلى المبيعات

$$= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$$

وتعطينا هذه النسبة مؤشر علي إمكانية تحديد سعر الوحدة قبل أن تتحمل الشركة أي خسارة، أي إلى أي مدى يمكن أن يقوم المشروع بتخفيض سعر بيع الوحدة قبل أن يتحمل خسائر شاملة، ولغرض معرفة كون هذه النسبة جيدة أم لا ويتم مقارنتها مع نفس النسب للسنوات السابقة وكذلك مع الشركات المماثلة (شبيب ، ص 77 ، 2004) .

ب- النسب التي تقيس ربحية المشروع استناداً إلى حجم الاستثمارات في المشروع .
الهدف منها هو قياس ربحية الأموال المستثمرة في المنشأة، كما أنها تعبر عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام المصادر المتاحة، هذا ويعبر العائد المرتفع عن كفاءة في الإدارة (مطر وآخرون، 2002، ص189) .

1- العائد علي الموجودات (Return On Assets)

$$= \frac{\text{صافي الربح التشغيلي قبل الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

وتعتبر هذه النسبة جيدة لمقارنة ربحية المؤسسات المختلفة في استخدامها للأصول العاملة، وكذلك فهي معيار مناسب لقياس كفاءة الإدارة في استخدام أصول المنشأة (مطر وآخرون، 189، 2002).

2- العائد علي حقوق المساهمين (Return On Shareholders Equity)

$$= \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{جملة حقوق المساهمين العاديين}}$$

تعتبر هذه النسبة مقياساً شاملاً للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة، كما تعتبر مؤشراً على مدى قدرة المؤسسة على جذب

الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على الاستثمار محددًا أساسياً لقرارات المستثمرين (عقل، 2006، ص330).

رابعاً : نسب المديونية dept ratios

وتقيس هذه النسب مدى اعتماد الشركة علي الدين في تمويل استثماراتها بالمقارنة بالتمويل المقدم من المالكين، وتسمى أيضاً رافعة التمويل لأنها تقيس نسبة استخدام الدين في هيكل تمويل الشركة (الشديفات، 2000، ص129).

1- نسبة القروض إلى مجموع الأموال (الموجودات)

$$= \frac{\text{القروض}}{\text{الأموال (الموجودات)}}$$

وتسمى بنسبة الرافعة المالية وتشير هذه النسبة إلى درجة الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة في تكوين أموال الشركة، وكلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما انخفضت مساهمة حقوق الملكية في أموال الشركة (الزبيدي، 2001، ص92).

2- عدد مرات تغطية الفوائد (Cash Coverage Ratio)

$$= \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{الفوائد}}$$

وتقيس هذه النسبة مدى مقدرة الشركة علي سداد الفوائد من خلال الأرباح السنوية

للشركة (Brigham, Gapensky ,2004,p78)

3- نسبة الديون إلى حقوق المساهمين (Dept To Equity Ratio)

$$= \frac{\text{إجمالي الديون (قصيرة الأجل وطويلة الأجل)}}{\text{صافي حقوق المساهمين}}$$

كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالات عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها وزادت مخاطر المقرضين، وتزيد أيضاً مخاطر المستثمرين لأن عدم القدرة على خدمة الدين قد يؤدي إلى الإفلاس، ويعتبر انخفاض هذه النسبة بشكل عام عن حماية أفضل للدائنين، ويعبر أيضاً عن وجود قدرة كامنة على الاقتراض لدى المؤسسة (عقل، 2006، ص332).

4- نسبة الديون القصيرة الأجل إلى حقوق الملكية

الدين قصير الأجل

حقوق الملكية

كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك سلبياً على المنشأة حيث إن ارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى عدم ثقة الدائنين بهذه المنشأة وعدم منحهم ديون طويلة الأجل لأن نسبة الديون قصيرة الأجل عالية بالنسبة لحقوق الملكية وارتفاع هذه النسبة إلى ما يقارب 67% مؤشراً باقتراب الخطر (السعايدة وفريد ، ص 143 ، 2004) .

5- نسب هيكل رأس المال

الديون طويلة الأجل

مصادر التمويل طويلة الأجل

وتقيس هذه النسبة نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى مجموع مصادر التمويل طويل الأجل (السعايدة وفريد، 2004، ص144).

خامساً : نسب السوق Market Ratio

تخدم هذه النسب محلي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداء الشركات كما تخدم المستثمرين الحاليين والمحتملين الذي يتعاملون في أسواق رأس المال في التصرف علي اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم (مطر وآخرون، 2000، ص193).

1- عائد السهم العادي (Earning Per Share)

$$= \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{متوسط عدد الأسهم العادية}}$$

وتقيس هذه النسبة ما يحققه المساهم العادي على كل سهم يملكه من أسهم الشركة (مطر، 2003، ص68).

2- نسبة سعر السهم إلى الربح المحقق

$$= \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{نصيب السهم من الأرباح}}$$

وتقيس هذه النسبة وتحدد المبلغ الواجب استثماره من قبل المساهم للحصول على العائد المحقق للسهم (العصار و آخرون، 2001، ص225).

3-نسبة المدفوع من الأرباح (Dividends Payout Ratio)

$$= \frac{\text{الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية}}{\text{الأرباح المحققة بعد الضرائب وحملة الأسهم الممتازة}}$$

وهذه النسبة تعطي فكرة عن نسبة الأرباح الموزعة لحملة الأسهم العادية من صافي الربح القابل للتوزيع (مطر وآخرون، 2002، ص194).

4-نسبة السعر السوقي إلى القيمة الدفترية للسهم (Market To Book Value)

$$= \frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{القيمة الدفترية}}$$

هذه النسبة تبين ما إذ كانت قيمة الأسهم في السوق متدنية أو مرتفعة عن قيمته الحسابية بناءً على ما يملكه هذا السهم من حقوق لدى الشركة (أبو شماله والدهدار، 2007، ص102).

الفصل الثالث

التعثر المالي في المصارف

يتكون هذا الفصل من:

1- المبحث الأول: ماهية التعثر في المصارف.

2- المبحث الثاني: التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي.

المبحث الأول ماهية التعثر في المصارف

ويشتمل على النقاط التالية:

أولاً: مقدمة

ثانياً: أنواع المخاطر التي تواجهها المصارف

ثالثاً: تعريف الديون المتعثرة

رابعاً: معايير تصنيف التسهيلات الائتمانية في المصارف

خامساً: مؤشر تعثر القروض

سادساً: أسباب تعثر القروض

سابعاً: اثر مشكله القروض المتعثرة

ثامناً: معالجه الفشل أو التعثر

تاسعاً: التعثر وأسبابه

عاشراً: مراحل التعثر المالي

حادي عشر: أنواع التعثر أو الفشل

أولاً: مقدمة:

من المؤكد أن نجاح إدارة الائتمان في ممارسة استراتيجياتها الائتمانية، لا يتوقف فقط على نجاحها في اتخاذ القرار بمنح العميل، وإنما تكتمل مهارتها بقدرتها في متابعة الائتمان وتحليله بعد منحه واستخدامه من قبل العميل للتأكد من قدرته على التسديد عندما يحين موعد الاستحقاق، وفي التنبؤ بأي حالة تعثر قد يتعرض لها تؤدي به إلى حالة الإعسار المالي حماية للمحفظة الائتمانية لدية (الزبيدي، 2002، ص233).

إن ظاهره الفشل هي ظاهرة خطيرة تنجم عن مخاطرة كبيرة وممكن أن تتعرض لها العديد من شركات الأعمال، في كثير من الاقتصاديات المتقدمة والنامية بسبب مجموعة من العوامل بعضها داخلية وبعضها خارجية، مثل ضعف الإدارة ونقص السيولة وتراكم الخسائر وعدم كفاءة سياسات التسعير والبيع وارتفاع مستويات الرفع المالي، وإجراء توسعات مالية غير مطلوبة وضعف إدارة التحصيل (الزبيدي، 2002، ص233).

ثانياً: أنواع المخاطر التي تواجهها المصارف:

إن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم ثروة حملة الأسهم، ويفسر هذا الهدف على أنه تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية، وتتطلب عملية تعظيم ثروة الملاك أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها البنك. وهناك خمس مخاطر أساسية قد تواجهها البنوك (حماد ، 2001، ص71) ، هي:

1- مخاطر الائتمان Credit Risk

2- مخاطر السيولة Liquidity Risk

3- مخاطر أسعار الفائدة Interest Risk

4- مخاطر التشغيل Operational Risk

5- مخاطر رأس المال أو الوفاء بالالتزامات Capital Or Solvency Risk

1- مخاطر الائتمان Credit Risk

إن أي عملية ائتمان لابد أن تكون محفوفة بالمخاطر ، فقد يعجز العميل عن سداد أصل القرض وفوائده، وقد يكون له القدرة المالية علي السداد لكن لا يرغب لسبب أو لآخر في السداد، ومخاطر الائتمان تتضمن الخسائر الممكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده (أرشيد وجودة ، 1999، ص 213).

2- مخاطر السيولة Liquidity Risk

يشير هذا المقياس إلى مقارنة نسبة السيولة إلى النقدية المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع والزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر المحتملة للنقدية، سواء من حيث بيع أو تصفية أصل يمتلكه البنك أو الحصول على أموال إضافية من الغير، ويتحدد هذا من خلال معرفة العلاقة بين احتياجات البنك من السيولة لمقابلة مسحوبات الودائع وتمويل الزيادة في القروض (حنفي، أبو قحف، 2004، ص 275).

3- مخاطر أسعار الفائدة Interest Risk

تتمثل مخاطر أسعار الفائدة في عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة، فإذا ما تعاقد المصرف مع عميل على سعر فائدة معين ثم ارتفعت بعد ذلك أسعار الفائدة السائدة في السوق عموماً، فذلك يعني أن المصرف قد تورط في استثمار يتولد عنه عائد يقل عن العائد الحالي السائد في السوق (آل علي، 2002، ص 225).

4- مخاطر التشغيل Operational Risk

توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك، ويجب أن يستوعب المصرف أيضاً السرقات التي تتم بواسطة الموظفين أو عملاء البنك، وتشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، مما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة البنك، وهكذا فإن مخاطر تشغيل البنك ترتبط عن قرب بأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين، ولأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك، لذلك فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات كفاء أم لا (حماد، 2001، ص 73).

5- مخاطر رأس المال أو الوفاء بالالتزامات Capital or Solvency Risk

إن البنك الذي يتحمل قدرًا كبيراً من المخاطر، من الممكن أن يعجز عن الوفاء بالالتزامات ويفشل، إن فشل البنك يرجع إلي أن التدفقات النقدية الخاصة بميزان مدفوعات الدين والقروض الجيدة ومبيعات الأصول تكون غير كافية لتلبية التدفقات النقدية الخارجة الملتزم بها البنك لمقابلة نفقات التشغيل وسحب الودائع والاستحقاقات الخاصة بالتزامات الديون، وتتمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات ويعجز البنك عن

الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق ملكية سالبة، وتتحدد صافي حقوق الملكية للبنك بالفرق بين القيمة السوقية لأصولها والقيمة السوقية لخصومها، وهكذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول (حماد، 2001، ص 74) .

وتتعرض المصارف التي تتعامل مع بالعملات المختلفة إلى مخاطر إضافية تتمثل في مخاطر أسعار الصرف، وتشير مخاطر أسعار الصرف إلى مخاطر تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية ويحدث ذلك عندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل.

ثالثاً: تعريف الديون المتعثرة :

هي الديون التي تعرضت اتفاقيات دفعها بين المصرف وعميلة إلى مخالفات أساسية نتج عنها عدم قدرة المصرف علي تحصيل القرض وفوائده مما يجعل احتمالات خسارة المصرف واردة (الخزرجى ، 2004، ص 7) .

تنشأ عن احتمالات عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته حق البنك، ولذلك فإن المخاطر الائتمانية تحصل لعدم قدرة البنك باستعادة الفائدة أو أصل المبلغ أو كليهما (الزبيدي، 2002، ص173)1.

عرف (أرشيد وجودة، 1999، ص279)، القروض المتعثرة بأنها القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع ملاحظة المقترض في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة .

1- نقلا عن (hampel&simonson1999,p37)

الديون المتعثرة هي كافة أنواع التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها العميل ولم يقم بسدادها في موعدها، فيتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة متوقفة، وبمرور الوقت يصبح ديناً متعثراً (السيسي ،2004،ص51).

الفرصة أو الاحتمال التي يكون فيها المدين أو مصدر الأداة المالية غير قادر على سداد الفائدة أو سداد أصل القرض وفقاً للشروط والأحكام المعنية في اتفاقية الائتمان (حماد،2005،ص565).

ومما سبق يمكن تعريف الديون المتعثرة بأنها الديون التي حان موعد استحقاقها ولم يسدد أصل الدين والفائدة المستحقة عليه.

وهناك تصنيفات متعددة لأنواع القروض (أرشيد وجودة،1999،ص279).

1- قروض ممتازة: وهي القروض التي لا يشوبها أية مخاطر حيث يوجد هناك ودائع مقيدة في البنك مقابلها.

2- قروض جيدة: وهي القروض التي يصابها حد أدنى من المخاطر حيث يحقق العميل دخلاً جيداً كافياً للوفاء بالتزاماته، بالإضافة إلى أن قيمة الضمانات أكثر من قيمة القرض.

3- قروض متوسطة: هي القروض التي يكون فيها دخل العميل أقل مما هو متوقع، وهناك مخاطر أكبر في تحصيلها.

4- قروض متعثرة: حيث المركز المالي للعميل غير جيد ولا يمكنه من سداد أقساط القروض وفوائده .

5- قروض هالكة: وهي تلك القروض التي استنفدت كافة الوسائل الممكنة لتحصيلها بحيث أصبح مستحيلاً تحصيلها أو تحصيل جزء منها على أرض الواقع .

رابعاً: معايير تصنيف التسهيلات الائتمانية في البنوك

تقوم المصارف المركزية عادة في أي بلد بوضع تعليمات ومعايير تصنف بموجبها الديون الممنوحة لزيائن المصارف، وفي أراضي السلطة الفلسطينية قامت سلطة النقد الفلسطينية بموجب التعميم رقم (2008/1) بتصنيف التسهيلات الائتمانية وبينت معايير إدراجها كديون متعثرة (تقرير سلطة النقد الفلسطينية) كالتالي:

1- التسهيلات المنتظمة:

هي التسهيلات التي يتم تسديد أصل الدين والفوائد والعمولات المتعلقة بها حسب الشروط المتفق عليها، بدون وجود تطورات سلبية في وضع العميل وقدرته الائتمانية علي السداد.

2- التسهيلات تحت المراقبة:

هي التسهيلات التي مضى على عدم تسديد قسط أو أكثر أو عدم تسديد الفائدة أو العمولة المتعلقة بها من 30-90 يوماً، وتتطلب هذه التسهيلات عناية و انتباها خاصين، لكنها لا تتطلب تكوين مخصصات مقابلها وفي حالات معينة، يتعين علي المصرف تكوين مخصصات خاصة لهذه الفئة من التسهيلات إذا تطلبت أوضاع المقترض المالية ذلك (في حالة تدهور أوضاع المقترض أو وجود دلائل على تعثره أو تعثر مديونيته في بعض المصارف الأخرى) ، ويجوز الاعتراف بالفوائد والعمولات المستحقة في حساب الأرباح والخسائر ضمن المدة المحددة أعلاه اقل من 90 يوم، وفي حالة استمرار المدين بعدم السداد يتوجب عكس الفوائد والعمولات المعترف بها عن الفترة السابقة لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.

3- التسهيلات غير المنتظمة (المتعثرة) وتعليق الفوائد والعمولات:

هي التسهيلات التي لم تسدد حسب شروط العقد المبرم، لان المدين يواجه صعوبات مادية واقتصادية يمكن أن تؤثر على قدرته في خدمة وتسديد أصل الدين أو الفائدة و العمولة أو

كليهما معا، وتشمل هذه الفئة التسهيلات التي مضى على موعد قسط أو أكثر أو التي مضى على تسديد الفائدة أو العمولة مدة تزيد عن 90 يوما.

4- التسهيلات غير المنتظمة هي:

أ- التسهيلات دون النموذجية: هي التسهيلات التي مضى على عدم تسديد قسط أو

أكثر من أصل الدين أو الفائدة والعمولة المتعلقة بها أو جمود الجاري مدين مدة

من (91-180) يوما مما يستوجب تكوين مخصص خاص مقابلها بنسبة 20%

من كامل قيمة المديونيات القائمة علي المدين (مباشرة وغير مباشرة) بعد طرح

الضمانات المقبولة وفق النسب المحددة.

ب- التسهيلات المشكوك في تحصيلها: هي التسهيلات التي مضى على عدم تسديد

قسط أو أكثر من أصل الدين أو الفائدة و العمولة المتعلقة بها أو جمود الجاري

مدين مدة (181-306) يوما مما يستوجب تكوين مخصص خاص مقابلها بنسبة

50% من كامل قيمة المديونيات القائمة على المدين (مباشرة وغير مباشرة) بعد

طرح الضمانات المقبولة وفق النسب المحددة.

ج- التسهيلات المصنفة كخسائر: هي التسهيلات التي مضى على عدم تسديد قسط أو

أكثر من أصل الدين أو الفائدة والعمولة المتعلقة بها أو جمود الجاري مدين مدة

أكثر من 360 يوما ويتوجب تكوين مخصص خاص مقابلها بنسبة 100% على

كامل قيمة المديونيات القائمة علي المدين (مباشرة وغير مباشرة) بعد طرح

الضمانات المقبولة وفق النسب المحددة.

خامساً: مؤشرات تعثر القروض

من المؤكد أن دخول العميل في مرحلة العسر المالي وتصنيف الائتمان المقدم له من انه قرض متعثر أم لا تنشأ فجأة ولكن تسبقها جملة ظواهر تتفاوت في حجمها وخطورتها، إلا أنها تشترك جميعاً في تحديد أن العميل قد دخل مرحلة الخطر والقرض أصبح متعثراً (الزبيدي، 2002، ص188).

وهناك العديد من المؤشرات السلبية لتعثر القروض منها ما يلي (أرشيد وجودة، 1999، ص281):

- 1- طلب العميل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له.
 - 2- وجود شيكات مرتجعة للعميل بسبب عدم كفاية الرصيد.
 - 3- تحليل التقارير المالية الدورية للعميل، ومن أهم ما يجلب انتباه البنك عند إجراء التحليل المالي وضعية النقد، والحسابات المدينة، والمخزون، والمغالاة في التجارة، وازدياد التكاليف والمطلوبات المتداولة الأخرى، وارتفاع المسحوبات وتوزيعات الأرباح .
 - 4- بيع بعض الأصول أو إعادة استئجارها.
 - 5- توقف العميل أو تأخره عن سداد أي قسط من أقساط القرض.
 - 6- تعدد تغيير مسؤولية الإدارة لأسباب غير واضحة أو مقنعة للبنك.
- المؤشرات على تعثر القروض طبقاً ل (جبر، 2006، ص272):

- 1- ترك كبار الإداريين لمناصبهم
- 2- تغيير مدققي الحسابات
- 3- فقدان العميل لوكالات كان يوزعها

4- نقص السيولة لدى العميل وعجزة عن الحصول علي بضائع

5- زيادة الخسائر والديون المدومة لدى العميل

6- التجاوز المستمر للعميل في الحساب الجاري المدين

سادساً: أسباب تعثر القروض

يشكل التأخر في سداد الديون لدى البنوك بصفة عامة، مشكلة كبيرة إذ يعتبر بداية لقلق هذه البنوك من عدم قدرة أو رغبة المدين على السداد، وقد تكون بداية لهلاك الديون، مما يستدعي تكوين مخصص للديون المشكوك فيها، وقد تصبح ديوناً مدومة فاحتمال عدم السداد من قبل المدين سواء في البنوك التقليدية أو الإسلامية يستدعي الكثير من الحرص قبل منح الدين وخلال فترة الدين وبعده (جبر، 2006، ص 271).

وهناك مجموعة من الأسباب التي يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات رئيسية :

1- أسباب يرتكبها البنك فتؤدي إلى تعثر الديون، وتنشأ هذه الأسباب عن التالي (أرشيد وجودة، 1999، ص 284):

أ- عدم إجراء التحليلات المالية بشكل كامل ودقيق وذلك قد يرجع إلى قلة خبرة موظفي الائتمان والمحللين الماليين في البنك.

ب- عدم وجود نظام محكم لمنح الائتمان إذ قد يحابي مسؤول الائتمان بعض أقاربه أو معارفه ويتساهل معهم في شروط منح الائتمان .

ت- عدم اخذ الضمانات الكافية من المقترض أو اخذ ضمانات لا تتوفر فيها الصفات الأساسية كالبضاعة التالفة، أو غير سهلة البيع.

ث- اتصال غير وثيق للبنك بالمتعامل معه مما يجعله بعيداً عن معرفة ظروف الأسواق التي تنعكس على أعمال ذلك المقترض.

2- أسباب يرتكبها العميل فتؤدي إلى تعثر الديون وتنشأ هذه المجموعة من الأسباب

عن التالي (الزبيدي، 2002، ص187):

- أ- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة عن العميل.
- ب- استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الأغراض الممنوحة من أجلها.
- ت- التوسع غير المدروس لعمليات العميل الاستثمارية.
- ث- اعتماد العميل على مصادر غير متكررة مما يزيد من عدم انتظام تدفقاته النقدية وأرباحه من فترة مالية إلى أخرى.
- ج- عدم توفر الكفاءات الإدارية والفنية لدى العميل.
- ح- العوامل الشخصية والمسلكية الذاتية للعميل.

3- أسباب خارجة عن إرادة البنك والعميل حسب (الزبيدي، 2002، ص188)، هي :

- أ- دخول الاقتصاد مراحل الانكماش والتباطؤ.
- ب- تغيير غير متوقع بالتشريعات والأنظمة الدولية.

سابعاً: اثر مشكلة القروض المتعثرة :

للقروض المتعثرة تأثيرات على كل من البنوك، والموارد الاقتصادية، ومناخ الاستثمار، والنمو الاقتصادي، والتوظيف، والميزانية العامة طبقاً ل(صديق، 2004، ص507)، كما يلي:

1- الأثر على البنوك:

يؤدي تراكم القروض المتعثرة إلى تقليل معدل دوران الأموال لدى البنك، ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وإنقاص أرباحه وزيادة خسائره، والحد من مقدرة البنوك على أداء مهام الوساطة من خلال تقليص السيولة المتوفرة لديها، ومن ثم تفقد الثقة بين البنك وعملائه، فيزداد الطلب على استرداد ودائعهم ولا يقتصر الأمر على هذا البنك وحده، بل يتجاوز إلى

جميع البنوك العاملة في الدولة مما يخلق أزمة مصرفية قد يفشل البنك المركزي في تداركها، أو تستمر أثارها لمدة طويلة في نقص الودائع إلى أن تعود الثقة إلى الجهاز المصرفي من جديد.

2- الأثر على الموارد الاقتصادية:

تؤثر مشكلة القروض غير المنتظمة على الموارد الاقتصادية، مثل العمل والموارد الإدارية ورأس المال والأرض التي تعاني من الركود في ظل انخفاض الربحية ونقص الإنتاجية، ولا تحبذ البنوك إقراضها في ظل هذه الظروف لريبتها في قدرة المشروعات علي الوفاء بديونها أو خدمة قروضها.

3- التأثير علي مناخ الاستثمار:

يؤدي ارتفاع حجم القروض غير المنتظمة إلى التأثير السلبي على مناخ الاستثمار، سواء كان هذا الاستثمار عاماً فتعجز الدولة عن تنفيذ المشروعات العامة، أو كان استثماراً خاصاً يعاني من انخفاض العوائد أو التنازع بينه وبين البنوك، وتقل السيولة فتعجز المشروعات عن تدبير الأموال اللازمة لتشغيلها، ويقل الطلب علي العمال فتزيد البطالة، وتحقق الشركات المتعثرة الخسائر فتقل بالتالي حصة الضرائب المحصلة منها، أي تقل الإيرادات العامة للدولة.

4- الأثر علي النمو الاقتصادي:

تساعد القروض المصرفية في تمويل المشروعات بالأصول اللازمة للعملية الإنتاجية، وكلما كانت سياسة البنوك ناجحة في تمويل المشروعات الجادة كلما ساعد ذلك على زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدولة، بسبب التخصيص الجيد للأصول المالية ووضعها تحت تصرف القطاعات المنتجة، وقد أثبتت بعض الدراسات وجود علاقة سالبة بين ارتفاع نسبة القروض المتعثرة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

5- الأثر علي التوظيف والبطالة:

يمكن أن تؤدي القروض المتعثرة وتكلفتها العالية على المنشأة إلى فشل المشروع، الأمر الذي يؤدي إلى إنهائه وتسريح العمال الملتحقين به بل قد يترتب على محاولة علاج القروض المتعثرة إلى إعادة هيكلة بعض المشروعات، وما يترتب عليها من إعادة تنظيم النشاط والتصرف في الأصول غير المنتجة مما يؤثر سلباً علي العاملين بهذا المشروع.

6- الأثر علي الميزانية العامة:

تؤثر القروض المتعثرة سلباً علي الإيرادات الضريبية، من ناحيتين :

أ- أنها تقلل أرباح المصارف بفعل المخصصات المحتجزة لمواجهةها فتقل بالتالي الإيرادات الضريبية التي تستحق علي هذه المصارف .

ب- القروض المتعثرة تؤدي إلى توقف المشروعات أو تخفيض حجم نشاطها مما يقلل أرباحها الخاضعة للضريبة.

وبالتالي فإن تدخل الدولة لحماية أموال المودعين، أو لرد أموالهم يحمل الميزانية العامة أعباء مالية نتيجة الدعم الذي تقدمه لصندوق التأمين علي الودائع أو المبالغ التي تقرر صرفها للمودعين المتضررين من إخفاق البنوك كنتيجة لمشكلة القروض المتعثرة.

ثامنا: معالجة الفشل أو التعثر المالي للعميل:

إذا توصلت إدارة الائتمان من خلال عملية التحليل أن الملاءة المالية للعميل تتسم بالتعقيد وأنه دخل في مرحلة الفشل أو التعثر المالي، فإن ذلك يستلزم اللجوء إلى (الزبيدي،2002، ص249)، التالي:

1- الإسقاط الكامل للمديونية

2- الإسقاط الجزئي للمديونية

3- إعادة جدولة الدين

4- تحديد فترات السماح

5- دعم العميل اقتصادياً وفنياً

6- تخفيف شروط السداد

تاسعاً: التعثر وأسبابه :

التعثر هو مواجهة المنشأة لظروف طارئة و غير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير، و هو ما يسمى كذلك بالعسر و الذي إذا لم يتم معالجته على وجه السرعة فان المنشأة تكون بطريقها إلى الفشل المالي الذي يقودها إلى الإفلاس و التصفية.

والتعثر المالي يعد نتيجة أو محصلة لتوليفة واسعة من العوامل. لتحديد أسباب التعثر فإنه تتباين هذه الأسباب من بنك إلى آخر (الحمزاوي،1997،ص368).

1- أسباب إدارية

إن الإدارة السيئة المسببة للفشل هي الإدارة التي لا تستطيع ضمان تحقيق الكفاءة وكذلك الفاعلية كجزء من نشاطها اليومي والمستقبلي، فالإدارة عندما تكون سيئة تكون الممارسة للعملية الإدارية مخالفة لواحد أو أكثر من النقاط التالية (الزبيدي،2000،ص282).

أ- عدم وجود إستراتيجية محددة وواضحة.

ب- عدم وجود رقابة بشكل عام ورقابة على التكاليف بشكل خاص.

ت- عدم تناسب الهيكل التنظيمي واحتياجات العاملين.

ث- حدوث تجميل في النتائج المالية.

2- أسباب فنية (الخزرجي، 2003، ص10).

- أ- التوسع الكبير في منح الائتمان بجميع أنواعه على أسس غير سليمة
- ب- توفر السيولة العالية لدى المصارف بسبب ضخامة حجم الودائع لديها مما يجعل المصارف تتدفع في منح التسهيلات والقروض
- ت- المنافسة بين المصارف
- ث- الصلاحيات الواسعة لمدراء الفروع
- ج- لا تقترن الكثير من عمليات منح الائتمان بعمليات دراسات الجدوى للمشروع
- ب- بعض المصارف لا تلتزم بالتعليمات وما هو مخصص لا في منح الائتمان

3- أسباب تسويقية

- أ- تعد المسألة التسويقية من أهم الأسباب التي تتسبب في تعثر البنك، فقد يواجه بنك معين بمنافسة حادة لمنتجاته في السوق المحلية أو الخارجية يغذيها انخفاض الكفاءة السعريه والفنية لهذه المنتجات، وسواء كان ذلك لاعتبارات خارجة عن نطاق إرادة إدارة البنك أم لا، هذه العوامل تعرقل الجهود التسويقية للمشروع، ومما ساعد على ذلك عدم وجود جهاز تسويقي قوي داخل المشروع مما يضعف من مقدرة المشروع على مواجهه المتغيرات التي تجتاح السوقين المحلية والخارجية (الحمزاوي، 1997، ص374).

عاشراً: مراحل التعثر المالي

يمكن استعراض مراحل التعثر المالي (www.metrobrokerage.com2008/5/25)، علي النحو التالي:

1- مرحلة ما قبل ظهور التعثر المالي :

هذه المرحلة تمر بالعديد من الظواهر السلبية منها :

أ- انخفاض الطلب على منتجات البنك

ب- ضعف الموقف التنافسي للبنك

ت- زيادة تكاليف التشغيل

ث- عدم كفاية رأس المال العامل

ج- انخفاض معدل دوران الأصول

ويعتبر اكتشاف أمر التعثر في مرحلة مبكرة سوف يمكن البنك من مواجهة الموقف بشكل أكثر فاعلية وأكثر سهولة.

2- التدفق النقدي المنخفض :

ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المصرف على مقابلة التزاماته الجارية ويكون في حاجة ماسة للنقدية وذلك على الرغم من امتلاكه لأصول مادية تزيد في قيمتها عن قيمة التزاماته الإجمالية تجاه الغير والتي يعكسها جانب الخصوم في الميزانية بالإضافة إلى إمكانية تحقيق معدل مقبول من الربحية حيث تكمن المشكلة في هذه المرحلة في انخفاض السيولة بمعناها الفني وليس بمعناها المطلق.

3- مرحلة العسر المالي المؤقت :

ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المصرف على استخدام سياساته العادية في الحصول على النقدية المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماته المستحقة و مقابلة نموه المطلوب، في هذه المرحلة غالبا ما تتجه إدارة البنك إلى فرض العديد من الإجراءات المتشددة.

4- مرحلة الإعسار الكلي :

وهي الحالة التي يكون فيها البنك عاجز عن مواجهه التزاماته المستحقة، وتكون قيمة أصوله أقل من قيمة خصومه أي هي حالة العجز التام عن التسديد حتى لو منح المصرف فترة لإعادة تصحيح أوضاعها (الزبيدي ،2002،ص237)

5- مرحلة الفشل القانوني :

وهي مرحلة لا يستطيع البنك التحكم بالتعثر الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات قانونية لإعلان الإفلاس أو التصفية (الزبيدي ،2002،ص237).

حادي عشر: أنواع التعثر أو الفشل :

تتباين وجهات نظر المهتمين بظاهرة الفشل في تحديد أنواعه، إلا أن الإجماع يشير إلى أن للفشل الأنواع التالية:(الزبيدي ،2002،ص236)1.

1- الفشل الاقتصادي : Economic Failure

ويقصد به حالة مصرف تعجز عوائده المتحققة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة التمويل، وبمعنى آخر أنه يعني ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الاستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق أو لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات .

2- الفشل المالي : Financial Failure

يختلف مفهوم الفشل المالي وفقاً لشكل التحليل الذي يمكن استخدامه في تحديد ذلك، فقد يقصد بالفشل المالي حالة تنعدم فيها قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل رغم أن مجموع أصوله تزيد عن مجموع خصومه، كما يقصد به حالة الإفلاس التي يمر بها المصرف عندما تزداد مطلوباته عن قيمة أصوله (الزبيدي،2002،ص236).

1- نقلا عن (Brigham & Gapenski, 1985,p877) (Neuve,1984,p67)

مما تقدم فأنه لغرض التنبؤ بالفشل وفقا لشكله والعوامل المسببة له وذلك باستخدام التحليل المالي لا يمكن أن تتكامل العلاقة بينهم إلا بعد الأخذ بعين الاعتبار حالة الإدارة التي يعمل في ظلها البنك إضافة إلى فاعلية وكفاءة الإدارة ذاتها، فتكامل العلاقة بين هذه المتغيرات لا بد وان تمد البنك بنتائج مهمة عن ظواهر مستقبلية أهمها ظاهرة الفشل (الزبيدي، 2000، ص285).

المبحث الثاني

التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي

أولاً: مقدمة

ثانياً: مفهوم التنبؤ وخطواته

ثالثاً: أهمية التنبؤ بالتعثر

رابعاً: التحليل المالي والتنبؤ

خامساً: التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية باستعمال النسب المالية

سادساً: مقومات عملية التنبؤ باستخدام القوائم المالية

سابعاً: مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر

ثامناً: الأساليب المستخدمة في التنبؤ

تاسعاً: نماذج التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي

عاشراً: محددات التنبؤ المالي

أولاً: مقدمة:

لا تزال النسب المالية تشكل القاعدة العريضة لتطوير التحليل المالي نحو الأساليب الأكثر تقدماً في هذا المجال، إلا أن الأساس في ذلك هو صياغة هذه النسب بأسلوب علمي يحقق أكبر فائدة نحو الأساليب الحديثة للتحليل المالي، بحيث تقلل قدر الإمكان الجهد والوقت للوصول إلى نتائج أكثر دقة، لذلك ظهرت دراسات متقدمة في السنوات القليلة الماضية جرى فيها تحديث النسب المالية التقليدية واختيار مجموعه منها على شكل نسب مركبة تستخدم في التحليل المالي لإغراض التنبؤ بالفشل المالي (الحيالي، 2004، ص249).

ثانياً: مفهوم التنبؤ وخطوات التنبؤ:

1- مفهوم التنبؤ:

يقصد بالتنبؤ المعنى الشامل للدراسات المتعلقة بالمستقبل سواء احتوت هذه الدراسات على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي أو انتهجت هذه الدراسات المنهج التخطيطي بإتباع أساليب علمية منظمة وشاملة أو استخدمت هذه الدراسات أساليب رياضية وإحصائية لقياس العلاقات الدالية بين المتغيرات للوصول إلى معدلات التغير بينها (فضالة، 1996، ص43) .

2- خطوات التنبؤ:

هناك خطوات عامة تتبع للتنبؤ بأي ظاهرة (فضالة، 1996، ص45):

- أ- تحديد وتعريف موضوع التنبؤ.
- ب- تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية المكونة له ودراسة العوامل المسببة في زيادته ونقصه.
- ت- دراسة العلاقات بين العناصر موضوع التنبؤ والعناصر الأخرى المتصلة بها.
- ث- إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ للاسترشاد بها في توقع قيمته مستقبلاً.
- ج- إجراء دراسات مقارنة بين قيمة العنصر موضوع التنبؤ التي تم التنبؤ بها وبين القيمة الفعلية الواقعية له.

ثالثاً: أهمية التنبؤ بالتعثر :

يحوز التنبؤ بالتعثر على اهتمام الجهات العلمية والعملية، وذلك لما يقدمه التنبؤ بالتعثر من مزايا إيجابية لمن يتوقعه في الوقت المناسب لذا كانت الأهداف الرئيسية لكل الأبحاث في هذا

المجال موجهة نحو خلق جهاز إنذار مبكر لرصد دلائل الإخفاق من بدايات ظهورها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة(www.muflehakel.com26/6/2008).

وللتنبؤ بالتعثر أهمية كبيرة لدى الجهات الآتية :

1- المصارف : حيث تهتم بالتعثر لآثاره في :

أ- قروضها القائمة.

ب- قروضها قيد الدراسة.

ت- أسعار قروضها وشروطها.

ث- إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشكلات القائمة.

ج- توقيت الانسحاب.

2- المستثمرون: لتقويم سلامة استثماراتهم، والتمييز بين الاستثمارات المرغوب فيها من غير المرغوب فيها، وبالتالي تحديد الاستثمارات الواجب التخلص منها خشية مزيد من الخسارة.

3- إدارة المؤسسات: للتعرف إلى مؤشرات التعثر، والتعامل مع أسبابها لمعالجتها قبل أن تستفحل .

4- الجهات الرسمية: تجنباً للأزمات في القطاع الخاص، أو القطاع العام .

رابعاً: التحليل المالي والتنبؤ:

يمكن اللجوء إلى التحليل المالي لغرض التنبؤ بعدد من الظواهر في حياة المنشأة تشكل

مضمون نشاطها التشغيلي طبقاً ل (الزبيدي، 2000، ص289)، مثل:

1- التنبؤ بالمبيعات.

2- التنبؤ بالأرباح والتخطيط لها.

3- التنبؤ بالاحتياجات المالية والتخطيط لطريقة الحصول عليها.

4- التنبؤ بمدى قدرة الإدارة في مواجهه الطوارئ.

5- التنبؤ باحتمالات الفشل، أو بمدى إمكانية توقف المنشأة عن العمل، أي الإفلاس

والتصفية.

خامسا: التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية باستعمال النسب المالية:

من الضروري إيجاد طريقة أو آلية تحليلية يمكن بواسطتها التنبؤ باحتمال وصول المؤسسة الاقتصادية إلى حالة التعثر قبل عدد كاف من السنوات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، لأن هناك الكثير من الفئات يولون اهتماماً كبيراً للتنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية مثل المستثمرون، الدائنون، الإدارة، جهات حكومية، مراجعو الحسابات وغيرهم، فالمستثمر يهتم بموضوع التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية من أجل اتخاذ قراراته الاستثمارية و المفاضلة بين البدائل المتاحة و تجنب الاستثمارات الخطرة جداً، أما اهتمام الدائنون أو المقرضون بالموضوع السالف ذكره فأسبابه كثيرة منها اتخاذ قرار بمنح الائتمان أو عدمه، تحديد سعر الفائدة و شروط القرض بناءً على حجم الخطر المتعلق به، أما الإدارة فهي مهتمة بموضوع التنبؤ لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ المؤسسة في الوقت المناسب، كما أن اهتمام الجهات الحكومية بذلك الموضوع يرجع إلى تمكينها من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد حرصاً على سلامته. أما اهتمام مراجعو الحسابات بالتنبؤ فهو ينبع أساساً من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك المؤسسات الاقتصادية(1/6/2008/www.ulum.com).

سادساً: مقومات عملية التنبؤ باستخدام القوائم المالية:

يتوقف النجاح في إعداد القوائم المالية المتوقعة ومن ثم فاعليتها كأداة للتنبؤ على توفر

مجموعة من الشروط أهمها (مطر ، 2003، ص249):

1- أن تتسم البيانات الفعلية المعتمدة أساساً لإعداد القوائم المالية بالموضوعية والشمول .

2- أن تكون الافتراضات التي تبني عليها التوقعات المستقبلية معقولة تراعي ظروف

المنشأة الداخلية وكذلك البيئة المحيطة فيها .

3- أن تتسم النماذج والأساليب المتبعة في التنبؤ بالموضوعية والشمول، بمعنى أن يتم

بناء تلك النماذج وفق منهج علمي يراعي جميع المتغيرات المؤثرة في النشاط محل

التنبؤ .

4- أن يكون طول الفترة الزمنية محل التنبؤ معقولاً، وتزداد دقة التنبؤات كلما قصرت

فترة التنبؤ والعكس صحيح.

5- وجوب مراعاة الآثار التي تتعكس على التنبؤات بفعل التقلبات التي تحدث على

الظواهر والمتغيرات التي يشملها نموذج التنبؤ .

سابعاً: مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر:

يمكن التنبؤ بالتعثر حيث أن التطور في القوائم المالية من ناحية الإعداد والتبويب وما

تحتويه وشكل المعلومات والبيانات المتاحة فيها، بالإضافة إلى قدرة المحلل المالي على

تفسير نتائج العلاقات فيما بين هذه المعلومات والبيانات وما هو متاح من أدوات إحصائية

ورياضية، تجعل إمكانية التنبؤ بالتعثر سهلة (الزبيدي، 2000، ص291).

ثامناً: الأساليب المستخدمة في التنبؤ:

هناك مجموعة من الأساليب تستخدم بشكل عام في التنبؤ

(www.acc4arab.com.27/6/2007)، كالتالي:

1- الأساليب غير النظامية:

تعتمد علي التقدير الذاتي ولا تحتاج إلى قاعدة أو تحديد المتغيرات التي تفسر سلوك المتغير موضوع الاهتمام، إنما تعتمد على الخبرة والتقدير الشخصي، وتنقسم إلى

مجموعتين رئيسيتين هما:

أ- أساليب التناظر أو المقارنة:

يتم التنبؤ بمسار أي متغير باستخدام المسار المحتمل لنفس المتغيرات في حالات مشابهة كالتعرف على أثر تخفيض العملة على التضخم مثلاً، وذلك للتعرف على أثر تخفيض العملة على اقتصاد قطر مشابه جداً لاقتصاد البلد النامي.

ب- الأساليب المعتمدة على آراء ذوي الشأن والخبرة:

ويعتمد البنك من خلال هذه الطريقة على مجموعه من الخبراء للتوصل إلى تنبؤ أفضل

من قيام خبير واحد بهذه المهمة، ويتم ذلك من خلال عدة طرق (عساف، 1979، ص175).

1- قيام البنك بالتنبؤ عن طريق استخدام مجموعة من قوائم الاستقصاء التي توجه إلى

مجموعه من خبراء الأعمال المصرفية، وعن طريق كل منهم تقدم الآراء التي يمكن للبنك

استخدامها في عملية التنبؤ.

2- أن يقوم البنك بالاعتماد على مجموعة من خبراء الأعمال المصرفية تجتمع في شكل لجنة

متكاملة بهدف التنبؤ بأعمال البنك ويضع كل منهم رؤية للنتم مناقشته والتوصل إلى توصيات

مشتركة.

2- الأساليب النظامية في التنبؤ:

تعتمد على طرق علمية لتفسير أي ظاهرة وتستند إلى معالجه جميع المتغيرات المؤثرة من خلال نماذج رياضية قابلة للتقدير، مما يجعلها تتسم بالموضوعية وتكون نتائج التنبؤات بعيدة عن التأثير بالعوامل الذاتية، وتنقسم الأساليب النظامية إلى مجموعتين

(www.acc4arab.com27/6/2007):

أ- النماذج السببية:

يعتمد المتغير موضوع البحث على متغيرات تفسيرية توضح سلوكه بالاعتماد على نظرية معينة في تفسير الظاهرة حيث تتم صياغة العلاقة على شكل نموذج رياضي قابل للتقدير.

ب- النماذج غير السببية:

تعتمد هذه النماذج على القيم التاريخية للمتغيرات التي تفسر سلوكها وهناك العديد من النماذج وان كان أبرزها وأكثرها شيوعاً خاصة في التنبؤات طويلة المدى، هو نموذج إسقاط الاتجاه العام لسلسلة زمنية ومن النماذج الأخرى المهمة كالتالي:

1- النماذج الإحصائية للسلاسل الزمنية:

تركز هذه النماذج على الجانب العشوائي في السلسلة الزمنية وتنقسم إلى:

- نماذج الانحدار الذاتي: حيث تكتب القيمة الجارية كدالة خطية في القيم السابقة لنفس المتغير.

- نماذج المتوسطات المتحركة: حيث تكتب قيمة المتغير كدالة خطية في القيمة الجارية لعنصر الخطأ العشوائي وعدد من القيم السابقة.

- نماذج بوكس وجنكنز ، يمكن التوفيق بين النموذجين السابقين بنموذج جديد وقبل إجراء التنبؤات تمر هذه الطريقة بعدة مراحل هي:

التمييز ، تحديد درجة التقدير بين النموذجين، واختبار سوء التوصيف، والتأكد من دقة النماذج، وأخيراً التنبؤ بالقيم المستقبلية للسلسلة.

2 - النماذج الديناميكية غير الخطية:

اتسمت النماذج السابقة بالخطية، حيث تكتب كدالة خطية في القيم المؤخرة وقيم العناصر العشوائية وقد تم في السنوات الأخيرة التركيز على نماذج حتمية غير خطية واتضح أنها قادرة على توصيف سلوك بعض السلاسل الزمنية التي لا يمكن توصيفها بالاعتماد على النماذج التقليدية

3 - إسقاطات الاتجاه العام في التنبؤ:

إن الهدف الرئيسي من استخدام إسقاطات الاتجاه العام للسلاسل الزمنية، هو التنبؤ والتكهن بالقيم المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية، ويعرف الاتجاه العام لسلسله زمنيه على أنه النمط العام للتغير في قيم المتغير تحت الدراسة مع تجاهل المتغيرات الأخرى المؤثرة، حيث تذبذب السلاسل الزمنية صعوداً وهبوطاً بسبب تذبذب مكوناتها الأربعة وهي:

- الاتجاه العام : الحركة العامة على المدى البعيد .
 - التقلبات الموسمية : تقلبات منتظمة تكرر نفسها حسب فتره زمنيه.
 - التقلبات الدورية : حسب الدورة الاقتصادية.
 - التقلبات العشوائية : تتجم عن أسباب غير متوقعه كالحروب وعوامل الطبيعة.
- يكمن الهدف من تفكيك السلاسل الزمنية في التعرف على أنماط تقلبها لتحسين دقة التنبؤ، ولذلك فإن هذه الطريقة تفقد من قيمتها إذا لم يكن هناك استقرار في أنماط تقلب مكونات السلسلة سواء كانت الاتجاه العام أو الموسمية أو غيرها.

تاسعاً: نماذج التنبؤ بالفشل المالي :

نشط الباحثون من الولايات المتحدة منذ بداية الستينات في إجراء الدراسات الهادفة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي، وذلك بتشجيع من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهيئة البورصات وذلك في خضم الجدل الذي احتدم حينئذ حول مدى مسؤولية مدقق الحسابات عن حوادث إفلاس الشركات التي أخذت تتزايد ملحقةً أضراراً كبيرةً بالمساهمين والمقرضين وغيرهم (مطر، 2003، ص364).

وقد ظهرت أولى الدراسات المختصة بالفشل المالي عام 1966م، أعدها Beaver حيث عرض فيها نموذجاً متطوراً للنسب المالية المركبة تستخدم كإنذار مبكر للفشل المالي قبل حدوثه بفترة زمنية مناسبة، ثم تلت بعدها دراسات أخرى تهتم بهذا الموضوع في كل من بريطانيا وكندا والولايات المتحدة (الحيالي، 2004، ص250).

1- نموذج (Beaver1966):

حدد هذا النموذج وفق دراسة تمت عام 1966 استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل، وقد لجأ Beaver إلى استخدام وانتقاء نسب مالية مميزة للأداء سميت بالنسب المركبة، وكان عنوان دراسة Beaver التحليل المالي كمؤشرات للفشل، وقد درس Beaver 30 نسبة مالية اختار منها (6) نسب اعتبرها قادرة وبدقة على التنبؤ بالفشل واحتمالات الإفلاس، وقد اتسم نموذج Beaver بقوة تنبؤية جعلته قادر على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات، وهذه النسب المالية التي اعتمدها Beaver في صياغة نموده هي (الزبيدي، 2000، ص294):

- أ- نسبة التدفق النقدي / مجموع الأصول
- ب- نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / مجموع الموجودات
- ت- نسبة المديونية / مجموع الموجودات

ث- نسبة صافي رأس المال العامل / مجموع الموجودات

ج- نسبة التداول

ح- نسبة التداول السريعة

ولم يكن اختيار هذه النسب المالية هي عملية انتقائية ولكن تم تحديدها بعد دراسة مكثفة قام بها، وميز بين الشركات الناجحة وبين الشركات الفاشلة ولهذا قام بيفر باختيار (30) نسبة مالية طبقها على عدد من المنشآت الناجحة وأخرى فاشلة.

وفق النتائج اعتمد Beaver على النسب المالية السنة السابقة التحديد من بين (30) نسبة أظهرت هذه النسب الست القدرة على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات .

2- نموذج (Altman1968):

يقوم هذا النموذج على خمسة متغيرات مستقلة يمثل كل منها نسبة مالية من النسب المتعارف عليها ومتغير تابع (Z) وقد وضع استكمالاً لنموذج كان Altman قد وضعه عام 1968 ويعبر عن هذا النموذج في صورة رياضية (مطر، 2003، ص369)، بالشكل التالي:

$$Z = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.010X_5$$

X_1 = صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول (نسبة النشاط).

X_2 = رصيد الأرباح المحتجزة في الميزانية / مجموع الأصول (نسبة ترتبط بسياسة الإدارة في توزيع الأرباح).

X_3 = ربح التشغيل قبل الفوائد والضريبة / مجموع الأصول (نسبة ربحية).

X_4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع المطلوبات (نسبة رفع مالي).

X_5 = المبيعات / مجموع الأصول (نسبة نشاط).

Z = دليل أو مؤشر الاستمرارية.

وبموجب هذا النموذج تصنف المنشآت محل الدراسة في ثلاث فئات وذلك حسب قدرتها على الاستمرارية بموجب نقطة قطع (z) قدرها 2.99.

أ- فئة الشركات الناجحة أو القادرة على الاستمرار وذلك إذا كانت قيمة (z) فيها أكبر أو يساوي 2.99.

ب- فئة الشركات الفاشلة أي التي يحتمل إفلاسها وذلك إذا كانت قيمة (z) فيها تقل عن 1.81.

ت- فئة الشركات التي يصعب تحديد وضعها وبالتالي تخضع لدراسة تفصيلية وذلك عندما تكون قيمة (z) أكبر من 1.81 وأقل من 2.99 .

وقد أثبتت الحالات التي تم فيها تطبيق هذا النموذج أن قدرته على التنبؤ بالإفلاس كانت في حدود 82% قبل سنة من تحقق واقعة الإفلاس وبنسبة 58% قبل سنتين من وقوعها.

3- نموذج (kida 1981)

يعتبر نموذج kida احد النماذج الحديثة التي استخدمت في عملية التنبؤ بالفشل المالي في عام 1981، وقد بني على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع (z) بموجب المعادلة التالية (الحياي، 2004، ص269):

$$Z = 1,042 X_1 + 0,42 X_2 + 0,42 X_3 + 0,463 X_4 + 0,271 X_5$$

فإذا كانت نتيجة اختبار المشروع وفق هذا النموذج ايجابية يكون المشروع في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت النتيجة سالبة فان المشروع مهدد بالفشل المالي، وقد اثبت هذا

النموذج قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي وصلت إلى 95% .

المؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة السابقة هي :

$$X_1 = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X_2 = \text{حقوق المساهمين} / \text{مجموع الالتزامات}$$

$$X_3 = \text{الأصول السائلة} / \text{الالتزامات المتداولة}$$

$$X_4 = \text{المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$X_5 = \text{النقدية} / \text{إجمالي الأصول}$$

4- نموذج (Campisi and Trotman 1985)

بنيت الدراسة التي اشتق منها هذا النموذج أيضاً على الشركات البريطانية وقد استخدمت في

اشتقاقه خمس نسب مالية أساسية هي (مطر، 2003، ص370):

$$X_1 = \text{ربح التشغيل قبل الفوائد والضريبة} / \text{جملة حقوق المساهمين (نسبة ربحية)}$$

$$X_2 = \text{صافي ربح التشغيل قبل الضريبة} / \text{الأصول الملموسة (نسبة ربحية)}$$

$$X_3 = \text{الأصول المتداولة} / \text{المطلوبات المتداولة (نسبة سيولة)}$$

$$X_4 = \text{الأصول السائلة} / \text{المطلوبات المتداولة (نسبة سيولة)}$$

$$X_5 = \text{جملة المطلوبات} / \text{جملة حقوق المساهمين (نسبة رفع)}$$

وقد أثبت هذا النموذج قدرة تنبؤية في حدوث واقعه الإفلاس بنسبة 73% .

5- نموذج (Sherrord 1987)

لهذا النموذج هدفين رئيسيين (الحيالي، 2004، ص256):

أ- تقييم مخاطر الائتمان

حيث يستخدم من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض للمشاريع

الاقتصادية حيث يجري تقسيم القروض إلى خمس فئات حسب درجة المخاطرة هي:

جدول رقم (1)

تقسيم القروض إلى فئات حسب درجة المخاطرة

الفئات	درجة المخاطرة	قيمة z الفاصلة
الأولى	قروض ممتازة	$Z \geq 25$
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	$25 \geq Z \geq 20$
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	$20 \geq Z \geq 5$
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	$5 \geq Z - \geq 5$
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جدا	$Z < 5-$

المصدر: الحياي، 2004، ص 256

ب- الفشل المالي:

ويستخدم للتأكد من مبدأ استمرار المشروع في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة

المشروع على مزاولة نشاطه في المستقبل.

ويصاغ هذا النموذج بموجب معادلة الانحدار التالية:

$$Z = 17X_1 + 9 X_2 + 3.5 X_3 + 20 X_4 + 1.5X_5 + 0.1 X_6$$

حيث إن :

$$Z = \text{مؤشر الإفلاس}$$

$$X_1 = \text{صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول}$$

$$X_2 = \text{الأصول السائلة / إجمالي الأصول}$$

$$X_3 = \text{إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول}$$

$$X_4 = \text{صافي الأرباح قبل الضرائب / إجمالي الأصول}$$

$$X_5 = \text{إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات}$$

$$X_6 = \text{إجمالي حقوق المساهمين / الأصول الثابتة}$$

جدول رقم (2)

الأوزان الترجيحية للمؤشرات حسب أهمية كل واحد منها

المؤشر	الوزن	نوع المؤشر
X ₁	17	سيولة
X ₂	9	سيولة
X ₃	3.5	رفع
X ₄	20	ربحية
X ₅	1.5	رفع
X ₆	.1	رفع

بذلك تكون الأوزان النسبية الترجيحية للمؤشرات السابقة قد حققت الأوزان التالية (حسب

أهميتها وغايات النموذج):

السيولة = 26

الرفع = 4.8

الربحية = 20

مما سبق يستنتج أن هناك نماذج متعددة للتنبؤ بالفشل المالي وأغلب هذه النماذج بنيت على معادلة الانحدار والتي تعتمد على مجموعة من المتغيرات وأعطيت أوزان نسبية معينة لكل متغير وتختلف هذه المتغيرات من نموذج إلى آخر بالإضافة إلى اختلاف الأوزان النسبية، وكل ذلك بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية من بنك إلى آخر وبالتالي فإن النموذج الذي على بنك معين ليس بالضرورة أن ينطبق على البنك الآخر وهذه من ضمن السلبيات التي تؤخذ على نماذج التنبؤ بالفشل المالي، وبالرغم من ذلك فإن هذه النماذج مكونة من مجموعة من النسب المالية كمقياس للأداء في آن واحد، وهذا يُعد من إيجابيات هذه النسب لأنه يختصر

الكثير من النسب المالية في نموذج واحد لذا فهو يسمى بتحليل التمايز لذا فعلى المحلل المالي أن يكون حذراً في تطبيق هذه النماذج وأن يحاول الأخذ بالنماذج الملائم و يذكر أن التعامل مع هذه النماذج يعتمد على خبرة المحلل العلمية والعملية.

النسب المالية الأكثر أهمية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المحلل الماليين

كالتالي :

جدول رقم (3)

ملخص لأهم النسب المالية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المحللين الماليين

م	النسبة
1	صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الديون
2	درجة الرفع المالي
3	معدل دوران المخزون
4	مجموع المطلوبات / حقوق المساهمين
5	الأصول السائلة / المطلوبات المتداولة
6	صافي الربح بعد الضريبة / المبيعات
7	صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الربح بعد الضريبة
8	معدل دوران صافي رأس المال العامل
9	صافي التدفق النقدي التشغيلي / فوائد الديون
10	معدل دوران المدينين

المصدر : مطر، 2003، ص375

عاشراً: محددات التنبؤ المالي:

يوجد بعض المحددات التي تؤثر علي دقة عملية التنبؤ (الهباش، 2006، ص72)، كما

يلي:

1- محددات تتعلق بالظروف المحيطة:

وتتمثل هذه المحددات في الآتي:

- تتأثر عملية التنبؤ بالسلوك الاقتصادي المستقبلي العام المحيط بالمشروع والذي

يصعب التحكم به ومعرفته، ومن أمثلة السلوك الاقتصادي العام حالة الحروب أو

الكوارث الطبيعية أو الاقتصادية.

- كون علم المحاسبة من العلوم الإنسانية فان عملية التنبؤ بموضوعاته تتأثر بالسلوك

الإنساني أكثر من تأثرها بالعلوم الطبيعية المحيطة.

2- محددات تتعلق بالنماذج والأساليب الإحصائية:

وتتمثل هذه المحددات في الآتي:

- تتأثر عملية التنبؤ المالي بالبيانات المستخدمة وطبيعة هذه البيانات، فقد تكون هذه

البيانات موسمية وبالتالي لا تعكس الصورة الحقيقية عن المشروع والتي تؤثر بدورها

على نتائج التنبؤات في المستقبل.

- استخدام بعض الأساليب أو النماذج الإحصائية التي لا تتناسب مع البيانات المتوفرة

والتي يتم استخدامها في عملية التنبؤ.

3- محددات تتعلق بالمشروع وطبيعة نشاطه:

- اختبار فترات للقيام بعملية التنبؤ لا تتناسب مع دورة الإنتاج والعمليات في المشروع،

حيث إن التنبؤات قصيرة الأجل غير ذات فائدة في الأنشطة ذات دوره الإنتاج الطويلة.

- تتوقف عملية التنبؤ على طبيعة ومدة نشاط المشروع، فالمشروع الذي مدة نشاطه عام تكون أكثر ملائمة للمشروعات التي تكون مدة نشاطها أكثر من عام.
- تلعب الخبرة في عملية التنبؤ للشركة دورا هاما وحيويا في صحة ودقة عمليات التنبؤ التي تقوم بها، فكلما كان للشركة خبرة في التنبؤ كلما كان ذلك أكثر دقة والعكس صحيح.

الفصل الرابع

1- الطريقة والإجراءات

أولاً: منهجية الدراسة

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

ثالثاً: أداة الدراسة

رابعاً: صدق وثبات الاستبانة

خامساً: المعالجات الإحصائية

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي تمت في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة .

أولاً: منهجية الدراسة

1. جمع البيانات :

أ- المصادر الأولية : تم تصميم استبانته وتوزيعها لدراسة مدى اعتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر.

ب- المصادر الثانوية : الكتب والمراجع ، والمؤلفات العملية ، التقارير الدورية ، والنشرات المتخصصة ، والدراسات السابقة ، وكذلك قوانين وتعليمات سلطه النقد الفلسطينية .

2 - منهجية التحليل :

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك لمعرفة مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، ولقد قام الباحث بإجراء التحليلات والاختبارات الإحصائية اللازمة على البيانات المتوفرة بواسطة الحاسب الآلي من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS .

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الوطنية العاملة في قطاع غزة، والبالغ عددها 5 بنوك، حيث بلغ عدد الفروع والمكاتب 16 فرع ومكتب، ونظراً لصغر حجم المجتمع فقد

اعتمد الباحث على أسلوب المسح الشامل بحيث تم توزيع الاستبيانات على الفئات المشاركة والمؤثرة في عملية اتخاذ القرار من (مدير البنك، نائب المدير، المراقب، المحلل المالي).

جدول رقم (4)

المصارف التجارية الوطنية العاملة في قطاع غزة

م	المصارف	عدد الفروع والمكاتب
1	فلسطين الدولي	1
2	فلسطين المحدود	11
3	القدس للتنمية والاستثمار	2
4	التجاري الفلسطيني	1
5	الاستثمار الفلسطيني	1
	المجموع	16

بلغ عدد الاستبيانات الموزعة 65 استبانة، وتم استعادة 56 استبانة و بعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد 3 استبانات منهم لعدم جدية الاستجابة عليها وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 53 استبانة فقط أي ما يمثل 81.5 % من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة. والجدول التالي تبين خصائص عينة الدراسة كالتالي:

1- الجنس:

ويلاحظ من الجدول أن الغالبية العظمى من المستجيبين من الذكور وبهذا يمكن

القول بأن غالبية موظفي المصارف في المناصب الإدارية هم من الذكور.

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	48	90.6
أنثى	5	9.4
المجموع	53	100.0

2- المؤهل العلمي:

ويلاحظ من الجدول أن ما نسبته 98% من حملة شهادة البكالوريوس فما فوق وتدل هذه النسبة أن من قام بتعبئة الاستبيان هم من حملة شهادة البكالوريوس فما فوق ويعطي ذلك قوة ومصداقية للإجابات التي تم الحصول عليها.

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	1	1.9
بكالوريوس	47	88.7
ماجستير	5	9.4
دكتوراه	0	0.0
المجموع	53	100.0

3- التخصص:

ويلاحظ من الجدول أن غالبية الموظفين من حملة شهادة المحاسبة، وتوزع النسبة الباقية بين التخصصات الأخرى، مما يعني أن إدارات البنوك تركز عند تعيين الموظفين على حملة شهادة المحاسبة، حيث أن المحاسبين هم اقدر من غيرهم على استخدام أدوات التحليل المالي.

جدول رقم (7)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبه	36	67.9
إدارة أعمال	7	13.2
اقتصاد	7	13.2
أخرى	3	5.7
المجموع	53	100.0

4- عدد سنوات الخبرة في مجال المصارف:

ونلاحظ من الجدول أن أكثر من 56.6% من المستجيبين كانت خبرتهم العملية أكثر من عشر سنوات، ونسبة 20% لمن لديهم خبرة عملية بين 5-10 سنوات وهذا يدل على أن القطاع المصرفي يعتمد بالدرجة الأولى على موظفين أصحاب خبرة مصرفية عالية لإدارة أمور القطاع المصرفي بأفضل الطرق.

جدول رقم (8)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة في مجال المصارف

النسبة المئوية	التكرار	عدد سنوات الخبرة في مجال المصارف
22.6	12	أقل من 5 سنوات
20.8	11	5 سنوات-10 سنوات
30.2	16	11 سنة -15 سنة
13.2	7	16 سنة -20 سنة
13.2	7	20 سنة فأعلى
100.0	53	المجموع

5- مكان عمل الموظف في المصرف

ويلاحظ من الجدول أن غالبية من المستجيبين يعملون في الفروع حيث بلغت نسبتهم 88.3% في حين لم تتعدى نسبتهم في الإدارة 11.3%، مما يعني عدم وجود إدارات للبنوك التجارية الوطنية في قطاع غزة باستثناء بنك فلسطين المحدود.

جدول رقم (9)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان العمل في المصرف

النسبة المئوية	التكرار	مكان عملك في البنك
11.3	6	الإدارة الرئيسية
88.7	47	فرع البنك
100.0	53	المجموع

6- الدورات في التحليل المالي

ويلاحظ من الجدول أن غالبية الموظفين الذين تم إجراء الدراسة عليهم تلقوا دورات في مجال التحليل المالي حيث بلغت نسبتهم 73.6% وهذا يساعد المصارف في الاعتماد علي التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر.

جدول رقم (10)

تلقيت دورات مختصة في التحليل المالي

النسبة المئوية	التكرار	تلقيت دورات مختصة في التحليل المالي
73.6	39	نعم
26.4	14	لا
100.0	53	المجموع

7- يوجد دائرة مختصة في التحليل المالي في المصرف

يتضح من خلال ذلك أن نسبة عالية من أفراد العينة يقرون بوجود دائرة مختصة في التحليل المالي في المصرف وهذه نسبة جديدة وهذا يدل علي استخدام التحليل المالي في المصارف .

جدول رقم (11)

يوجد دائرة مختصة في التحليل المالي في المصرف

النسبة المئوية	التكرار	يوجد دائرة مختصة في التحليل المالي في المصرف
75.5	40	نعم
24.5	13	لا
100.0	53	المجموع

8- عدد الموظفين المختصين للقيام بعملية التحليل المالي للمصرف كافي

يبين جدول رقم (12) أن 75.0% من عينة الدراسة يعتقدون أن عدد الموظفين القادرين علي القيام بعملية اتخاذ القرار للمصرف كافي ، بينما 25.0% من عينة الدراسة يعتقدون أن عدد الموظفين المختصين للقيام بعملية التحليل المالي للمصرف غير كافي.

جدول رقم (12)

عدد الموظفين المختصين للقيام بعملية التحليل المالي للمصرف كافي

النسبة المئوية	التكرار	عدد الموظفين المختصين للقيام بعملية التحليل المالي للمصرف كافي
75.0	30	كافي
25.0	10	غير كافي
100.0	40	المجموع

9- عدد الموظفين المختصين بالتحليل المالي

يبين جدول رقم (13) أن 49.1% من عينة الدراسة يبلغ عدد الموظفين المختصين بالتحليل المالي من 1-3 موظفين، و 35.8% من عينة الدراسة يبلغ عدد الموظفين المختصين بالتحليل المالي من 4-6 موظفين، و 15.1% من عينة الدراسة يبلغ عدد الموظفين المختصين بالتحليل المالي أكثر من 6 موظفين.

جدول رقم (13)

عدد الموظفين المختصين بالتحليل المالي

النسبة المئوية	التكرار	عدد الموظفين المختصين بالتحليل المالي
49.1	26	3-1 موظفين
35.8	19	موظف 4-6 موظفين
15.1	8	أكثر من 6 موظفين
100.0	53	المجموع

ثالثاً: أداة الدراسة

وقد تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

- 1- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- 2- عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات.
- 3- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
- 4- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
- 5- إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.
- 6- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ، ولقد تم

تقسيم الاستبانة إلى جزأين كما يلي:

الجزء الأول: البيانات المتعلقة بعينة الدراسة وتتكون من 9 فقرات .

الجزء الثاني: وقد اشتمل على خمسة مجالات كما يلي:

المجال الأول: يناقش اعتماد إدارة المصرف علي التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر ويبلغ عدد فقراته 22 فقرة

المجال الثاني: يناقش المشاكل والمعوقات التي قد تؤثر على المصارف الوطنية الفلسطينية، وتحد من قدرتها علي الاستمرارية ويبلغ عدد فقراته 11 فقرة

المجال الثالث: يناقش المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف ويبلغ عدد فقراته 5 فقرات

المجال الرابع: يناقش أهمية كل أداة من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للبنك ويبلغ عدد فقراته 6 فقرات

المجال الخامس: يناقش أهمية كل عامل من العوامل في تأثيره علي التنبؤ بمستقبل البنك ويبلغ عدد فقراته 7 فقرات

وقد تم اعتماد مقياس ليكارت الخماسي للإجابة على الفقرات، انظر جدول رقم (14):

جدول رقم (14)

مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	أوفق بشده	أوفق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشده
الدرجة	5	4	3	2	1

أما المقياس الذي استخدم للإجابة علي فقرات المحورين الرابع والخامس فقد كان كما يلي:

جدول رقم (15)

التصنيف	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	غير مهم	غير مهم علي الإطلاق
الدرجة	5	4	3	2	1

رابعاً: صدق وثبات الاستبيان

تم تقنين فقرات الاستبيان وذلك للتأكد من صدقه وثباته كالتالي:
صدق فقرات الاستبيان : ثم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

1- صدق الاستبانة:

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (4) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده، وبذلك خرج الاستبيان في صورته شبه النهائية ليتم تطبيقه على العينة الاستطلاعية.

2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان:

وقد تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة البالغة 30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال التابع له.

أ- قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال الأول

جدول رقم (16) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل مجال اقل من 0.05، وكذلك قيمة r المحسوبة لكل مجال اكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 28 والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المجال الأول صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (16)
معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية لفقراته

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يعتمد المصرف بشكل واسع على التحليل المالي .	0.582	0.001
2	يستخدم المصرف التحليل المالي لتقييم أداء المصرف .	0.542	0.002
3	تعتمد إدارة المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر .	0.615	0.000
4	تعتمد إدارة المصرف بشكل أساسي على التحليل المالي لاتخاذ القرار في المستقبل .	0.464	0.010
5	تعطي إدارة المصرف قدراً كبيراً من الاهتمام للتحليل المالي .	0.755	0.000
6	تهتم إدارة المصرف بتطوير قدرات الموظفين وتحسين أدائهم باستمرار بالتحليل المالي.	0.527	0.003
7	يقوم المصرف بالتعاون مع مؤسسات مصرفية متخصصة بإرسال الموظفين لدورات متقدمة في التحليل المالي .	0.678	0.000
8	تأجاً إدارة البنك إلى استخدام الأساليب التنبؤية للتنبؤ بوضع البنك .	0.466	0.009
9	يقوم البنك بتطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر .	0.681	0.000
10	لا تستطيع إدارة المصرف التنبؤ بوضع المصرف بدون استخدام التحليل المالي .	0.800	0.000
11	تعتبر التنبؤ كافية وبديل عن خبرة إدارة المصرف.	0.528	0.003
12	السياسة الداخلية للمصرف تدفع إلى اعتماد التحليل المالي أساساً للتنبؤ بالتعثر .	0.763	0.000
13	قوانين سلطة النقد تدفع باتجاه الاعتماد علي التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر .	0.629	0.000
14	يقوم البنك بتسهيل حصول الموظفين على دورات علمية في مجال التحليل المالي المصرفي.	0.646	0.000
15	يقوم المصرف بإعطاء الموظفين دورات متخصصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي.	0.721	0.000
16	تستخدم إدارة البنك النسب المالية في قياس وتقييم ربحية وسيولة المصرف .	0.665	0.000
17	يوجد نظام رسمي لإدارة المخاطر متبع في المصرف.	0.727	0.000
18	يوجد لجنة في المصرف مسئولة عن تحديد المخاطر المتنوعة ومراقبتها والسيطرة عليه.	0.604	0.000

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.020	0.423	لمصرفكم نظام ألي لتقدير التغيرات في العوائد وإدارة المخاطر.	19
0.005	0.499	يستخدم المصرف نماذج التنبؤ بالفشل المالي.	20
0.000	0.598	يتم إعطاء الموظفين دورات متخصصة في كيفية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي	21
0.003	0.525	يستخدم المصرف التحليل الإحصائي في مجال الأعمال	22

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 28 تساوي 0.3

ب- قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال الثاني

جدول رقم (17) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل مجال أقل من 0.05، وكذلك قيمة r المحسوبة لكل مجال أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 28 والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المجال الثاني صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (17)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية لفقراته

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.000	0.754	التساهل في تطبيق قوانين سلطة النقد.	1
0.000	0.651	سوء التعامل مع تحليلات النسب المالية ومعرفة معناها عند اتخاذ القرارات.	2
0.000	0.627	عدم الاهتمام بعامل المخاطرة والنظر إلى الربح فقط.	3
0.001	0.593	زيادة صلاحيات مدراء الفروع تساهم في تعثر المصارف .	4
0.000	0.906	عدم تحديد دقيق للواجبات والمسؤوليات لكل وظيفة.	5
0.000	0.924	عدم توفر هيكلية مناسبة لعمل البنك .	6
0.000	0.841	عدم مواكبه احدث الأساليب والنظم الإدارية والتكنولوجية وتطبيقاتها في البنك.	7
0.000	0.950	إهمال الإدارة العليا لعملية رقابة ومتابعه وتقييم أداء البنك.	8
0.000	0.832	عدم توفر العناصر الفنية والإدارية المؤهلة علميا وعمليا في البنك وعدم تناسبها مع حجم العمل.	9
0.000	0.818	إهمال جهود البحث والتطوير المالي والإداري والبشري لمصلحه البنك.	10
0.000	0.888	عدم مواكبه احدث الأساليب والنظم الإدارية والتكنولوجية وتطبيقاتها في البنك.	11

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 28 تساوي 0.3

ج- قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال الثالث

جدول رقم (18) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل مجال اقل من 0.05، وكذلك قيمة r المحسوبة لكل مجال اكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 28 والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المجال الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (18)
معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية لفقراته

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	صعوبة اتخاذ القرارات	0.634	0.000
2	صعوبة المقارنة بين القوائم المالية	0.801	0.000
3	اختلاف وتنوع تفسيرات المستخدمين للقوائم المالية	0.560	0.001
4	زيادة أعباء المراجع الخارجي	0.798	0.000
5	فقدان أو انخفاض ثقة المستخدم في القوائم المالية	0.714	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 28 تساوي 0.361

د- قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال الرابع

جدول رقم (19) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل مجال اقل من 0.05، وكذلك قيمة r المحسوبة لكل مجال اكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 28 والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المجال الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (19)
معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية لفقراته

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	التحليل المالي بالنسب	0.406	0.026
2	قائمة مصادر الأموال واستخداماتها	0.693	0.000
3	الموازنات النقدية التقديرية أو كشوف التدفق النقدي	0.794	0.000
4	مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة	0.649	0.000
5	مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي	0.633	0.000
6	التعرف على كل بند من بنود الأصول والخصوم	0.434	0.017

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 28 تساوي 0.361

هـ - قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المجال الخامس

جدول رقم (20) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل مجال اقل من 0.05، وكذلك قيمة r المحسوبة لكل مجال اكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 28 والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المجال الخامس صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (20)
معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس والدرجة الكلية لفقراته

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	أن يقوم بعملية المراجعة مكتب مراجعه وطني	0.473	0.008
2	أن يقوم بعملية المراجعة مكتب مراجعه دولي	0.589	0.001
3	حجم البنك وتعدد نشاطاته وخدماته	0.672	0.000
4	درجه التأهيل العلمي لموظفي البنك	0.723	0.000
5	وجود مراجعة خارجية فعالة لا تغني عن التحليل المالي	0.516	0.004
6	حصول الموظفين علي دورات عملية في التحليل المالي.	0.502	0.005
7	استخدام التحليل الإحصائي للتنبؤ بالتعثر المالي.	0.409	0.025

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 28 تساوي 0.361

3- الصدق البنائي لمجالات الاستبانة

جدول رقم (21) يبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الاستبانة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن محتوى كل مجال من مجالات الاستبيان له علاقة قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة (0.05).

جدول رقم (21)

الصدق البنائي لمجالات الدراسة

المجال	المجال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	مدى اعتماد إدارة المصرف علي التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر	0.774	0.000
الثاني	المشاكل والمعوقات التي قد تؤثر على المصارف الوطنية الفلسطينية، وتحد من قدرتها علي الاستمرارية	0.677	0.000
الثالث	المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف	0.498	0.005
الرابع	أهمية كل أداة من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للبنك	0.375	0.041
الخامس	أهمية كل عامل من العوامل التالية في تأثيره علي التنبؤ بمستقبل البنك	0.399	0.029

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 28 تساوي 0.361

4- ثبات الاستبانة Reliability:

وقد تم اجراء خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

أ- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل مجال من مجالات الاستبانة، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{r^2}{r+1}$ حيث r معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (22) أن هناك معاملات

ثبات كبيرة نسبياً لفقرات الاستبيان حيث تراوحت بين 0.693 و 0.912 وقد بلغ معامل الثبات العام لجميع الفقرات 0.860

جدول رقم (22)
معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المجال	عنوان المجال	معامل الارتباط	معامل الثبات	مستوى المعنوية
الأول	مدى اعتماد إدارة المصرف علي التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر	0.6226	0.767	0.000
الثاني	المشاكل والمعوقات التي قد تؤثر على المصارف الوطنية الفلسطينية، وتحدي قدرتها علي الاستمرارية	0.8378	0.912	0.000
الثالث	المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف	0.6649	0.799	0.000
الرابع	أهمية كل أداة من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للبنك	0.5302	0.693	0.000
الخامس	أهمية كل عامل من العوامل التالية في تأثيره علي التنبؤ بمستقبل البنك	0.6587	0.794	0.000
	جميع الفقرات	0.7548	0.860	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 28 تساوي 0.361

ب- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وبيّن جدول

رقم (23) أن معاملات الثبات مرتفعة لمجالات الاستبانة حيث تراوحت بين 0.7581

و 0.9441 وقد بلغ معامل الثبات العام لجميع الفقرات 0.8875.

جدول رقم (23)
معاملات الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المجال	عنوان المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ للثبات
الأول	مدى اعتماد إدارة المصرف علي التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر	22	0.7862
الثاني	المشاكل والمعوقات التي قد تؤثر علي المصارف الوطنية الفلسطينية، وتحد من قدرتها علي الاستمرارية	11	0.9441
الثالث	المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف	5	0.7940
الرابع	أهمية كل أداة من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للبنك	6	0.7581
الخامس	أهمية كل عامل من العوامل التالية في تأثيره علي التنبؤ بمستقبل البنك	7	0.8547
	جميع الفقرات	51	0.8875

خامساً: المعالجات الإحصائية

تم تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات

الإحصائية التالية:

- 1- النسب المئوية والتكرارات
- 2- المتوسطات الحسابية والوزن النسبي
- 3- اختبار التجزئة النصفية لثبات فقرات الاستبانة
- 4- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة
- 5- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات
- 6- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (

(1- Sample K-S

7- اختبار One sample t test للفرق بين متوسط العينة والمتوسط الحيادي "3"

8- تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاث متوسطات فأكثر

الفصل الرابع

2- اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي

ثانياً: اختبار الفرضيات

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (24) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم اكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (24)

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المجال	عنوان المجال	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	مدى اعتماد إدارة المصرف علي التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر	0.873	0.431
الثاني	المشاكل والمعوقات التي قد تؤثر على المصارف الوطنية الفلسطينية، وتحد من قدرتها علي الاستثمارية	1.252	0.087
الثالث	المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف	1.208	0.109
الرابع	أهمية كل أداة من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للبنك	1.102	0.176
الخامس	أهمية كل عامل من العوامل التالية في تأثيره علي التنبؤ بمستقبل البنك	0.872	0.432
	جميع الفقرات	0.737	0.649

1- تحليل فقرات الدراسة

في اختبار الفرضيات تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة (One Sample t test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01 (أو مستوى المعنوية اقل

من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60 %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01 - (أو مستوى المعنوية اقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 60 %)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى المعنوية لها اكبر من 0.05.

المجال الأول : تعتمد إدارة المصرف علي التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر

جدول رقم (25)
تحليل فقرات المجال الأول (مدى اعتماد إدارة المصرف علي التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر)

مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
0.000	12.112	82.64	0.680	4.13	يعتمد المصرف بشكل واسع على التحليل المالي .	1
0.000	14.250	81.51	0.549	4.08	يستخدم المصرف التحليل المالي لتقييم أداء المصرف .	2
0.000	8.123	78.49	0.829	3.92	تعتمد إدارة المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر.	3
0.000	11.138	81.51	0.703	4.08	تعتمد إدارة المصرف بشكل أساسي على التحليل المالي لاتخاذ القرار في المستقبل .	4
0.000	10.516	81.15	0.725	4.06	تعطي إدارة المصرف قدرا كبيرا من الاهتمام للتحليل المالي .	5
0.000	7.248	78.85	0.938	3.94	تهتم إدارة المصرف بتطوير قدرات الموظفين وتحسين أدائهم باستمرار بالتحليل المالي.	6
0.000	8.673	79.25	0.808	3.96	يقوم المصرف بالتعاون مع مؤسسات مصرفية متخصصة بإرسال الموظفين لدورات متقدمة في التحليل المالي .	7
0.000	6.787	74.34	0.769	3.72	تلجأ إدارة البنك إلى استخدام الأساليب التنبؤية للتنبؤ بوضع البنك	8
0.000	4.747	69.43	0.723	3.47	يقوم البنك بتطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر .	9

مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
0.000	6.725	76.23	0.878	3.81	لا تستطيع إدارة المصرف التنبؤ بوضع المصرف بدون استخدام التحليل المالي .	10
0.290	-1.069	57.36	0.900	2.87	تعتبر التنبؤ كافية وبدل عن خبرة إدارة المصرف.	11
0.000	6.797	74.72	0.788	3.74	السياسة الداخلية للمصرف تدفع إلى اعتماد التحليل المالي أساسا للتنبؤ بالتعثر .	12
0.000	7.018	74.72	0.763	3.74	قوانين سلطة النقد تدفع باتجاه الاعتماد علي التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر .	13
0.000	10.309	80.75	0.733	4.04	يقوم البنك بتسهيل حصول الموظفين على دورات علمية في مجال التحليل المالي المصرفي.	14
0.001	3.539	69.06	0.932	3.45	يقوم المصرف بإعطاء الموظفين دورات متخصصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي.	15
0.000	13.270	83.77	0.652	4.19	تستخدم إدارة البنك النسب المالية في قياس وتقييم ربحية وسيولة المصرف .	16
0.000	11.598	81.51	0.675	4.08	يوجد نظام رسمي لإدارة المخاطر متبع في المصرف.	17
0.000	8.674	76.23	0.681	3.81	يوجد لجنة في المصرف مسؤولة عن تحديد المخاطر المتنوعة ومراقبتها والسيطرة عليه.	18
0.000	5.524	70.57	0.696	3.53	لمصرفكم نظام ألي لتقدير التغيرات في العوائد وإدارة المخاطر.	19
0.094	1.708	64.15	0.885	3.21	يستخدم المصرف نماذج التنبؤ بالفشل المالي.	20
0.068	1.862	64.91	0.959	3.25	يتم إعطاء الموظفين دورات متخصصة في كيفية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي	21
0.000	6.848	72.83	0.682	3.64	يستخدم المصرف التحليل الإحصائي في مجال الأعمال	22
0.000	18.933	77.80	0.342	3.89	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "52" تساوي 2.05

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (25) والذي يبين أن آراء أفراد العينة في جميع الفقرات ايجابية (باستثناء الفقرات " 11، 20، 21 ") حيث أن قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05، والوزن النسبي لكل فقرة اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وآراء أفراد العينة في الفقرة الثانية محايدة حيث أن قيمة مستوى الدلالة اكبر من 0.05، بمعنى أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن:

1. " تستخدم إدارة البنك النسب المالية في قياس وتقييم ربحية وسيولة المصرف "
2. " يعتمد المصرف بشكل واسع على التحليل المالي "
3. " يستخدم المصرف التحليل المالي لتقييم أداء المصرف "
4. " تعتمد إدارة المصرف بشكل أساسي على التحليل المالي لاتخاذ القرار في المستقبل "
5. " يوجد نظام رسمي لإدارة المخاطر متبع في المصرف "
6. " تعطي إدارة المصرف قدراً كبيراً من الاهتمام للتحليل المالي "
7. " يقوم البنك بتسهيل حصول الموظفين على دورات علمية في مجال التحليل المالي المصرفي "
8. " يقوم المصرف بالتعاون مع مؤسسات مصرفية متخصصة بإرسال الموظفين لدورات متقدمة في التحليل المالي "
9. " تهتم إدارة المصرف بتطوير قدرات الموظفين وتحسين أدائهم باستمرار بالتحليل المالي "
10. " تعتمد إدارة المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر "

11. " لا تستطيع إدارة المصرف التنبؤ بوضع المصرف بدون استخدام التحليل المالي "

12. " يوجد لجنة في المصرف مسئولة عن تحديد المخاطر المتنوعة ومراقبتها والسيطرة عليه "

13. " السياسة الداخلية للمصرف تدفع إلى اعتماد التحليل المالي أساساً للتنبؤ بالتعثر "

14. " قوانين سلطة النقد تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر "

15. " تلجأ إدارة البنك إلى استخدام الأساليب التنبؤية للتنبؤ بوضع البنك "

16. " يستخدم المصرف التحليل الإحصائي في مجال الأعمال "

17. " لمصرفكم نظام ألي لتقدير التغيرات في العوائد وإدارة المخاطر. "

18. " يقوم البنك بتطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر "

19. " يقوم المصرف بإعطاء الموظفين دورات متخصصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي "

20. " يتم إعطاء الموظفين دورات متخصصة في كيفية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي "

21. " يستخدم المصرف نماذج التنبؤ بالفشل المالي "

22. " تعتبر التنبؤ كافية وبديل عن خبرة إدارة المصرف "

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع المجال الأول 3.89، و الوزن النسبي

يساوي 77.80% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة

تساوي 18.933 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 ، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن إدارة المصرف تعتمد على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر.

المجال الثاني: المشاكل والمعوقات تؤثر على المصارف الوطنية، وتحد من قدرتها على الاستمرارية.

جدول رقم (26)

تحليل فقرات المجال الثاني(المشاكل والمعوقات التي قد تؤثر على المصارف الوطنية الفلسطينية، وتحد من قدرتها على الاستمرارية)

مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
0.000	5.059	74.72	1.059	3.74	التساهل في تطبيق قوانين سلطة النقد.	1
0.000	4.111	69.81	0.869	3.49	سوء التعامل مع تحليلات النسب المالية ومعرفة معناها عند اتخاذ القرارات.	2
0.000	3.894	72.45	1.164	3.62	عدم الاهتمام بعامل المخاطرة والنظر إلى الربح فقط.	3
0.002	3.261	69.06	1.011	3.45	زيادة صلاحيات مدراء الفروع تساهم في تعثر المصارف .	4
0.000	7.073	77.74	0.913	3.89	عدم تحديد دقيق للواجبات والمسؤوليات لكل وظيفة.	5
0.000	3.834	72.31	1.157	3.62	عدم توفر هيكلية مناسبة لعمل البنك .	6
0.000	3.998	73.58	1.237	3.68	عدم مواكبه احداث الأساليب والنظم الإدارية والتكنولوجية وتطبيقاتها في البنك.	7
0.001	3.600	72.45	1.259	3.62	إهمال الإدارة العليا لعملية رقابة ومتابعه وتقييم أداء البنك.	8
0.000	6.814	78.87	1.008	3.94	عدم توفر العناصر الفنية والإدارية المؤهلة علميا وعمليا في البنك وعدم تناسبها مع حجم العمل.	9
0.000	5.105	75.47	1.103	3.77	إهمال جهود البحث والتطوير المالي والإداري والبشري لمصلحة البنك.	10
0.000	4.675	75.09	1.175	3.75	عدم مواكبه احداث الأساليب والنظم الإدارية والتكنولوجية وتطبيقاتها في البنك.	11
0.000	6.246	73.78	0.803	3.69	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "52" تساوي 2.05

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (26) والذي يبين أن آراء أفراد العينة في جميع فقرات المجال ايجابية حيث أنه لكل فقرة وجد أن قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02، ومستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05، والوزن النسبي لكل فقرة اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " بمعنى أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن:

1. " عدم توفر العناصر الفنية والإدارية المؤهلة علميا وعمليا في البنك وعدم تناسبها مع

حجم العمل "

2. " عدم تحديد دقيق للواجبات والمسؤوليات لكل وظيفة "

3. " إهمال جهود البحث والتطوير المالي والإداري والبشري لمصلحة البنك "

4. " عدم مواكبه احدث الأساليب والنظم الإدارية والتكنولوجية وتطبيقاتها في البنك "

5. " التساهل في تطبيق قوانين سلطة النقد "

6. " عدم مواكبه احدث الأساليب والنظم الإدارية والتكنولوجية وتطبيقاتها في البنك "

7. " عدم الاهتمام بعامل المخاطرة والنظر إلى الربح فقط "

8. " إهمال الإدارة العليا لعملية رقابة ومتابعه وتقييم أداء البنك "

9. " عدم توفر هيكلية مناسبة لعمل البنك "

10. " سوء التعامل مع تحليلات النسب المالية ومعرفة معناها عند اتخاذ القرارات "

11. " زيادة صلاحيات مدراء الفروع تساهم في تعثر المصارف "

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع المجال الثاني 3.69، و الوزن النسبي

73.78% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي

6.246 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 ، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المشاكل والمعوقات تؤثر على المصارف الوطنية، وتحد من قدرتها على الاستمرارية.

المجال الثالث: بسبب عدم استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالمستقبل مجموعه من المشاكل
جدول رقم (27)

تحليل فقرات المجال الثالث (المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف)

مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مستسل
0.000	16.629	86.79	0.586	4.34	صعوبة اتخاذ القرارات	1
0.000	12.104	81.89	0.658	4.09	صعوبة المقارنة بين القوائم المالية	2
0.000	11.193	80.00	0.650	4.00	اختلاف وتنوع تفسيرات المستخدمين للقوائم المالية	3
0.000	7.769	76.60	0.778	3.83	زيادة أعباء المراجع الخارجي	4
0.000	8.621	78.49	0.781	3.92	فقدان أو انخفاض ثقة المستخدم في القوائم المالية	5
0.000	13.618	80.75	0.555	4.04	جميع الفقرات	

تم استخدام اختبار t للعينه الواحدة والنتائج مبينه في جدول رقم (27) والذي يبين أن آراء أفراد العينة في جميع فقرات المجال ايجابية حيث أنه لكل فقرة وجد أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02، ومستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، والوزن النسبي لكل فقرة أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " بمعنى أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن:

1. " صعوبة اتخاذ القرارات "
2. " صعوبة المقارنة بين القوائم المالية "

3. " اختلاف وتنوع تفسيرات المستخدمين للقوائم المالية "

4. " فقدان أو انخفاض ثقة المستخدم في القوائم المالية "

5. " زيادة أعباء المراجع الخارجي "

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع المجال الثالث 4.04، و الوزن النسبي

80.75% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي

13.618 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 ، و مستوى الدلالة تساوي

0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل عدم استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالمستقبل بسبب

مجموعه من المشاكل.

المجال الرابع الرابعة: تستخدم إدارة المصرف أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر

جدول رقم (28)

تحليل فقرات المجال الرابع (أهمية كل أداة من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للبنك)

مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
0.000	17.827	87.55	0.562	4.38	التحليل المالي بالنسب	1
0.000	16.722	87.17	0.591	4.36	قائمة مصادر الأموال واستخداماتها	2
0.000	15.032	86.79	0.649	4.34	الموازنات النقدية التقديرية أو كشوف التدفق النقدي	3
0.000	15.279	85.00	0.590	4.25	مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة	4
0.000	7.862	75.77	0.723	3.79	مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي	5
0.000	12.396	84.91	0.731	4.25	التعرف على كل بند من بنود الأصول والخصوم	6
0.000	23.816	84.59	0.376	4.23	جميع الفقرات	

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (28) والذي يبين أن آراء أفراد العينة في جميع فقرات المجال ايجابية حيث أنه لكل فقرة وجد أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02، ومستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05، والوزن النسبي لكل فقرة أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " بمعنى أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن:

1. " التحليل المالي بالنسب "

2. " قائمة مصادر الأموال واستخداماتها "

3. " الموازنات النقدية التقديرية أو كشوف التدفق النقدي "

4. " مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة "

5. " التعرف على كل بند من بنود الأصول والخصوم "

6. " مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي "

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع المجال الرابع 4.23، و الوزن النسبي

84.59% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي

23.816 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 ، و مستوى الدلالة تساوي

0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن إدارة المصرف تستخدم أدوات التحليل المالي

للتنبؤ بالتعثر.

المجال الخامس: أهمية كل عامل من عمليات المراجعة والتحليل الإحصائي والمالي على

التنبؤ بالتعثر

جدول رقم (29)

تحليل فقرات المجال الخامس (أهمية كل عامل من عمليات المراجعة والتحليل الإحصائي والمالي على التنبؤ بالتعثر)

مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
0.000	8.684	80.77	0.862	4.04	أن يقوم بعملية المراجعة مكتب مراجعه وطني	1
0.000	5.825	76.54	1.024	3.83	أن يقوم بعملية المراجعة مكتب مراجعه دولي	2
0.000	14.389	86.79	0.678	4.34	حجم البنك وتعدد نشاطاته وخدماته	3
0.000	17.669	90.94	0.637	4.55	درجه التأهيل العلمي لموظفي البنك	4
0.000	12.686	85.00	0.711	4.25	وجود مراجعة خارجية فعالة لا تغني عن التحليل المالي	5
0.000	18.248	88.68	0.572	4.43	حصول الموظفين علي دورات عملية في التحليل المالي.	6
0.000	12.656	83.02	0.662	4.15	استخدام التحليل الإحصائي للتنبؤ بالتعثر المالي.	7
0.000	23.422	84.63	0.383	4.23	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "52" تساوي 2.05

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (29) والذي يبين أن آراء أفراد العينة في جميع فقرات المجال ايجابية حيث أنه لكل فقرة وجد أن قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02، ومستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05، والوزن النسبي لكل فقرة اكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" بمعنى أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن:

1. " درجه التأهيل العلمي لموظفي البنك "

2. " حصول الموظفين علي دورات عملية في التحليل المالي "

3. " حجم البنك وتعدد نشاطاته وخدماته "

4. " وجود مراجعة خارجية فعالة لا تغني عن التحليل المالي "

5. " استخدام التحليل الإحصائي للتنبؤ بالتعثر المالي "

6. " أن يقوم بعملية المراجعة مكتب مراجعه وطني "

7. " أن يقوم بعملية المراجعة مكتب مراجعه دولي "

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع المجال الخامس 4.23، و الوزن النسبي

84.63% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي

23.422 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 ، و مستوى الدلالة تساوي

0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أهمية كل عامل من عمليات المراجعة والتحليل

الإحصائي والمالي على التنبؤ بالتعثر.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين اعتماد إدارة المصرف على التحليل المالي والقدرة على التنبؤ بالتعثر

لاختبار العلاقة بين اعتماد إدارة المصرف على التحليل المالي والقدرة على التنبؤ بالتعثر ، تم استخدام اختبار الارتباط لبيرسون والنتائج مبينة في جدول رقم (30) والذي يبين أن قيمة معامل ارتباط بيرسون تساوي 0.796 وهي أكبر من قيمة r (معامل الارتباط) الجدولية والتي تساوي 0.273 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "51" ، كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ، مما يدل على قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين اعتماد إدارة المصرف على التحليل المالي والقدرة على التنبؤ بالتعثر.

جدول رقم (30)

معاملات الارتباط لبيرسون بين اعتماد إدارة المصرف على التحليل المالي والقدرة على التنبؤ بالتعثر

المجال	الإحصاءات	القدرة على التنبؤ بالتعثر
اعتماد إدارة المصرف على التحليل المالي	معامل ارتباط بيرسون	0.796
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	53

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "51" يساوي 0.273

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين المشاكل والمعوقات التي قد تؤثر على المصارف التجارية الوطنية والقدرة على التنبؤ بالتعثر

لاختبار العلاقة بين المشاكل والمعوقات التي قد تؤثر على المصارف الوطنية الفلسطينية والقدرة على التنبؤ بالتعثر ، تم استخدام اختبار الارتباط لبيرسون والنتائج مبينة في جدول

رقم (31) والذي يبين أن قيمة معامل ارتباط بيرسون تساوي 0.672 وهي أكبر من قيمة r (معامل الارتباط) الجدولية والتي تساوي 0.273 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "51" ، كما أن قيمة مستوي الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ، مما يدل على قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين المشاكل والمعوقات التي قد تؤثر على المصارف الوطنية الفلسطينية والقدرة على التنبؤ بالتعثر.

جدول رقم (31)
معاملات الارتباط لبيرسون بين المشاكل والمعوقات التي قد تؤثر على المصارف الوطنية الفلسطينية والقدرة على التنبؤ بالتعثر

القدرة على التنبؤ بالتعثر	الإحصاءات	المجال
0.672	معامل ارتباط بيرسون	المشاكل والمعوقات التي قد تؤثر على المصارف الوطنية الفلسطينية
0.000	مستوى الدلالة	
53	حجم العينة	

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "51" يساوي 0.273

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف والقدرة على التنبؤ بالتعثر.

لاختبار العلاقة بين المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف والقدرة على التنبؤ بالتعثر ، تم استخدام اختبار الارتباط لبيرسون والنتائج مبينة في جدول رقم (32) والذي يبين أن قيمة معامل ارتباط بيرسون تساوي 0.617 وهي أكبر من قيمة r (معامل الارتباط) الجدولية والتي تساوي 0.273 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "51" ، كما أن قيمة مستوي الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ، مما يدل على قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

بين ا المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف والقدرة على التنبؤ بالتعثر .

جدول رقم (32)

معاملات الارتباط لبيرسون بين المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف والقدرة على التنبؤ بالتعثر

القدرة على التنبؤ بالتعثر	الإحصاءات	المجال
0.617	معامل ارتباط بيرسون	المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف
0.000	مستوى الدلالة	
53	حجم العينة	

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "51" يساوي 0.273

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين أهمية كل أداة من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للبنك والقدرة على التنبؤ بالتعثر .

لاختبار العلاقة بين أهمية كل أداة من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للبنك والقدرة على التنبؤ بالتعثر ، تم استخدام اختبار الارتباط لبيرسون والنتائج مبينة في جدول رقم (33) والذي يبين أن قيمة معامل ارتباط بيرسون تساوي 0.393 وهي اكبر من قيمة r (معامل الارتباط) الجدولية والتي تساوي 0.273 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "51" ، كما أن قيمة مستوي الدلالة تساوي 0.004 وهي اقل من 0.05 ، مما يدل على قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين أهمية كل أداة من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للبنك والقدرة على التنبؤ بالتعثر .

جدول رقم (33)

معاملات الارتباط لبيرسون بين أهمية كل أداة من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للبنك والقدرة على التنبؤ بالتعثر

القدرة على التنبؤ بالتعثر	الإحصاءات	المجال
0.393	معامل ارتباط بيرسون	أهمية كل أداة من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للبنك
0.004	مستوى الدلالة	
53	حجم العينة	

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "51" يساوي 0.273

الفرضية الخامسة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين أهمية كل عامل من عمليات المراجعة والتحليل الإحصائي والمالي والقدرة على التنبؤ بالتعثر.

لاختبار العلاقة بين أهمية كل عامل من عمليات المراجعة والتحليل الإحصائي والمالي والقدرة على التنبؤ بالتعثر ، تم استخدام اختبار الارتباط لبيرسون والنتائج مبينة في جدول رقم (34) والذي يبين أن قيمة معامل ارتباط بيرسون تساوي 0.459 وهي أكبر من قيمة r (معامل الارتباط) الجدولية والتي تساوي 0.273 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "51" ، كما أن قيمة مستوي الدلالة تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 ، مما يدل على قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين أهمية كل عامل من عمليات المراجعة والتحليل الإحصائي والمالي والقدرة على التنبؤ بالتعثر.

جدول رقم (34)

معاملات الارتباط لبيرسون بين أهمية كل عامل من عمليات المراجعة والتحليل الإحصائي والمالي والقدرة على التنبؤ بالتعثر

القدرة على التنبؤ بالتعثر	الإحصاءات	المجال
0.459	معامل ارتباط بيرسون	أهمية كل عامل من عمليات المراجعة والتحليل الإحصائي والمالي
0.001	مستوى الدلالة	
53	حجم العينة	

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "51" يساوي 0.273

الفرضية السادسة : توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ في آراء المحاسبين حول مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر يعزى لكل من (للمؤهل العلمي ، التخصص، عدد سنوات الخبرة في مجال العمل).

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

6.1 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ في آراء المحاسبين حول مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر يعزى للمؤهل العلمي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لإيجاد الفروق بين المتوسطات والنتائج مبينة في جدول رقم (35) والتي تظهر أن قيمة F المحسوبة لكل مجال ولجميع المجالات مجتمعة اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.18 عند درجتي حرية " 2، 50" ومستوى دلالة 0.05، كما بلغت قيمة مستوى المعنوية لكل مجال وللمجالات مجتمعة قيمة اكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ في آراء أفراد العينة حول مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر يعزى للمؤهل العلمي.

جدول رقم (35)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لقياس الفروق في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر يعزى للمؤهل العلمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
مدى اعتماد إدارة المصرف علي التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر	بين المجموعات	0.133	2	0.066	0.333	0.718
	داخل المجموعات	9.941	50	0.199		
	المجموع	10.073	52			
المشاكل والمعوقات التي قد تؤثر على المصارف الوطنية الفلسطينية، وتحدها قدرتها علي الاستمرارية	بين المجموعات	0.000	2	0.000	0.000	1.000
	داخل المجموعات	33.543	50	0.671		
	المجموع	33.543	52			
المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام	بين	1.100	2	0.550	1.846	0.169

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
التحليل المالي من قبل المصارف	المجموعات					
	داخل المجموعات	14.904	50	0.298		
	المجموع	16.005	52			
أهمية كل أداة من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للبنك	بين المجموعات	0.220	2	0.110	0.771	0.468
	داخل المجموعات	7.126	50	0.143		
	المجموع	7.346	52			
أهمية كل عامل من العوامل التالية في تأثيره على التنبؤ بمستقبل البنك	بين المجموعات	0.134	2	0.067	0.446	0.642
	داخل المجموعات	7.485	50	0.150		
	المجموع	7.618	52			
جميع المجالات	بين المجموعات	0.071	2	0.035	0.294	0.747
	داخل المجموعات	6.023	50	0.120		
	المجموع	6.094	52			

قيمة F الجدولية عند درجتى حرية (2، 50) و مستوى دلالة 0.05 تساوي 3.18

6.2 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ في آراء المحاسبين

حول مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر يعزى التخصص.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لإيجاد الفروق بين المتوسطات

والنتائج مبينة في جدول رقم (36) والتي تظهر أن قيمة F المحسوبة لكل مجال ولجميع

المجالات مجتمعة اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.79 عند درجتى حرية " 3، 49"

ومستوى دلالة 0.05، كما بلغت قيمة مستوى المعنوية لكل مجال وللمجالات مجتمعة قيمة

أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند

مستوى دلالة $\alpha=0.05$ في أفراد العينة حول مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ

بالتعثر يعزى التخصص.

جدول رقم (36)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لقياس الفروق في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر يعزى للتخصص

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
مدى اعتماد إدارة المصرف علي التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر	بين المجموعات	0.448	3	0.149	0.761	0.521
	داخل المجموعات	9.625	49	0.196		
	المجموع	10.073	52			
المشاكل والمعوقات التي قد تؤثر على المصارف الوطنية الفلسطينية، وتحد من قدرتها علي الاستمرارية	بين المجموعات	0.353	3	0.118	0.174	0.914
	داخل المجموعات	33.190	49	0.677		
	المجموع	33.543	52			
المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف	بين المجموعات	0.160	3	0.053	0.165	0.920
	داخل المجموعات	15.845	49	0.323		
	المجموع	16.005	52			
أهمية كل أداة من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للبنك	بين المجموعات	0.914	3	0.305	2.321	0.087
	داخل المجموعات	6.432	49	0.131		
	المجموع	7.346	52			
أهمية كل عامل من العوامل التالية في تأثيره علي التنبؤ بمستقبل البنك	بين المجموعات	0.254	3	0.085	0.563	0.642
	داخل المجموعات	7.365	49	0.150		
	المجموع	7.618	52			
جميع المجالات	بين المجموعات	0.039	3	0.013	0.106	0.956
	داخل المجموعات	6.054	49	0.124		
	المجموع	6.094	52			

قيمة F الجدولية عند درجتى حرية (3، 49) و مستوى دلالة 0.05 تساوي 2.79

6.3 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ في آراء المحاسبين

حول مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر يعزى لعدد سنوات الخبرة في

مجال المصارف.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لإيجاد الفروق بين المتوسطات والنتائج مبينة في جدول رقم (37) والتي تظهر أن قيمة F المحسوبة لكل مجال ولجميع المجالات مجتمعة اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.57 عند درجتي حرية " 4، 48" ومستوى دلالة 0.05، كما بلغت قيمة مستوى المعنوية لكل مجال وللمجالات مجتمعة قيمة اكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ في آراء أفراد العينة حول مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر يعزى لعدد سنوات الخبرة في مجال المصارف.

جدول رقم (37)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لقياس الفروق في آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر يعزى لعدد سنوات الخبرة في مجال المصارف.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
مدى اعتماد إدارة المصرف علي التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر	بين المجموعات	0.578	4	0.145	0.730	0.576
	داخل المجموعات	9.495	48	0.198		
	المجموع	10.073	52			
المشاكل والمعوقات التي قد تؤثر على المصارف الوطنية الفلسطينية، وتحد من قدرتها علي الاستمرارية	بين المجموعات	2.412	4	0.603	0.930	0.455
	داخل المجموعات	31.131	48	0.649		
	المجموع	33.543	52			
المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف	بين المجموعات	1.668	4	0.417	1.396	0.249
	داخل المجموعات	14.336	48	0.299		
	المجموع	16.005	52			
أهمية كل أداة من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للبنك	بين المجموعات	0.280	4	0.070	0.475	0.754
	داخل المجموعات	7.066	48	0.147		
	المجموع	7.346	52			
أهمية كل عامل من العوامل التالية في تأثيره علي التنبؤ بمستقبل البنك	بين المجموعات	0.335	4	0.084	0.552	0.698
	داخل المجموعات	7.283	48	0.152		
	المجموع	7.618	52			

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
جميع المجالات	بين المجموعات	0.494	4	0.123	1.058	0.387
	داخل المجموعات	5.600	48	0.117		
	المجموع	6.094	52			

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (4، 48) و مستوى دلالة 0.05 تساوي 2.57

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج
ثانياً: التوصيات

النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، ودراسة الأساليب والمؤشرات التي يمكن أن تساعد في تجنب التعثر قبل وقوعه.

وبناء على ما تم استعراضه في هذه الدراسة في الإطار نظري والتحليل الإحصائي فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- تعتمد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي بدرجة كبيرة، وينصب استخدام المصارف للتحليل المالي بدرجة كبيرة في جانب تقييم الأداء للمصارف.

2- تهتم إدارات المصارف التجارية الوطنية على تحسين قدرات الموظفين والعاملين فيها من خلال الاهتمام بإعطاء دورات تدريبية في مجال التحليل المالي سواء في داخل المصرف، أو من خلال إرسال الموظفين إلى دورات في مؤسسات مصرفية متخصصة.

3- اعتماد المصارف بدرجة أقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي.

4- عدم تركيز المصارف في مجال إعطاء الدورات على تطوير قدرات الموظفين بدرجة على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر.

5- ضعف استخدام المصارف التجارية الوطنية للنماذج التنبؤ بالتعثر المالي بشكل فعال.

6- من خلال استقراء آراء الموظفين العاملين في المصارف التجارية الوطنية فيما يتعلق بالمعوقات التي يمكن أن تسبب تعثر المصارف وتحد من قدرتها على الاستمرارية تبين

الآتي:

- أ- عدم توفر العناصر الفنية والإدارية المؤهلة علمياً وعملياً في البنك وعدم تناسبها مع حجم العمل.
- ب- عدم تحديد دقيق للواجبات والمسؤوليات لكل وظيفة.
- ت- إهمال جهود البحث والتطوير المالي والإداري والبشري.
- ث- عدم تطبيق أحدث الأساليب والنظم الإدارية والتكنولوجية وتطبيقاتها في البنوك.
- 7- يستخدم المحللين الماليين في المصارف أدوات التحليل المالي وذلك على النحو التالي:
- أ- التحليل المالي بالنسب المالية.
- ب- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.
- ت- الموازنات النقدية والتقديرية.
- ث- مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة.
- ج- التعرف على بند من بنود الأصول والخصوم.
- ح- مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي.
- 8- ينتج عن عدم استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر مجموعه من المشاكل منها:
- أ- صعوبة اتخاذ القرارات.
- ب- صعوبة المقارنة بين القوائم المالية.
- ت- فقدان أو انخفاض الثقة في القوائم المالية.

التوصيات:

- 1- ضرورة قيام المصارف بعقد دورات تدريبية مستمرة في التحليل المالي وبخاصة في مجال التنبؤ بالتعثر وتشجيع الموظفين لتلقي تلك الدورات مع عمل حوافز تشجيعية للموظفين الذين يثبتون جدارتهم.
- 2- تشجيع الجامعات الفلسطينية علي ضرورة زيادة عدد الساعات المخصصة لمادة التحليل المالي مع التركيز علي الجانب العملي فيها أكثر من الجانب النظري.
- 3- ضرورة قيام المصارف بعقد دورات مختصة في جانب التنبؤ بالتعثر المالي، وتدريب الموظفين علي كيفية استخدام وتطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي.
- 4- ضرورة قيام المصارف والمراكز المختصة بالمزيد من الأبحاث والدراسات في مجال التنبؤ بالتعثر المالي.
- 5- العمل على صياغة نموذج تنبؤ بالتعثر المالي يراعي الظروف والمتغيرات في القطاع المصرفي الفلسطيني يمكن من خلاله التنبؤ بالتعثر المالي قبل وقوعه.
- 6- متابعة التطورات العلمية في التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، والاستفادة من هذه التطورات في تفادي أي مشاكل قد تؤثر على المصارف قبل وقوعها.
- 7- ضرورة الاستفادة من تجارب البلدان المحيطة التي مرت فيها بعض المصارف بالتعثر، والعمل على تفادي الوقوع بنفس الأخطاء.
- 8- ضرورة قيام المؤسسات المهنية والمختصة بمهنة المحاسبة بعقد دورات تدريبية للطلبة الخريجين في التحليل المالي، وخصوصا تدريب الخريجين على الممارسة العملية للتحليل المالي واستخدام البرامج المختصة بذلك.

9- التأكيد على المطلب الملح والضروري وهو الإسراع في تحديث الأجهزة المصرفية وأتممتها وزيادة التدريب والوعي المصرفي، وإصدار نظام عمليات مصرفي جديد يواكب التطورات الهائلة في مجال العمل المصرفي.

المراجع

القران الكريم

أولاً: المراجع العربية:

1. أبو شماله سامي، مروان الدهدار (2007) الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة دار المعرفة، فلسطين .
2. أرشيد عبد المعطي، محفوظ جودة (1999) إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.
3. إسلامبولي، مرام " استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثّر شركات الصناعات الغذائية العامة في سورية " مجلة جامعه دمشق ، سوريا ، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 2003.
4. آل علي، رضا (2002) إدارة المصارف، الطبعة الأولى، الناشر دار الفكر، عمان.
5. جبر، هشام(2006) إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، الناشر عمادة البحث العلمي بجامعه النجاح الوطنية، نابلس .
6. الجميل، سرمد(1997) أهمية التنبؤ بالتحليل المالي، مجلة المساهم،العدد الخامس،عمان.
7. جهماني، عمر(2001) مدى دقة النسب المالية للتنبؤ بتعثّر البنوك الأردنية دراسة ميدانية، مجلة الإدارة العامة، دورية علمية متخصصة ومحكمة،المجلد الواحد والأربعون، العدد الأول.
8. حماد ، طارق(2001) تقييم أداء البنوك التجارية، سلسلة البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

9. حماد، طارق (2005) **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التطبيقات)**، الناشر الدار الجامعية، الإسكندرية.
10. الحمزاوي، محمد (1997) **اقتصاديات الائتماني المصرفي**، الناشر منشأة المعارف، الإسكندرية.
11. حنفي عبد الغفار، عبد السلام أبو قحف (2004) **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر.
12. الحيايى، وليد (2004) **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، الناشر دار الوراق، عمان.
13. الخزرجى، سميرة (2004) **مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والقروض غير المستردة لدى المصارف**.
14. الدوري مؤيد، نور الدين أبو زناد (2003) **التحليل المالي باستخدام الحاسوب**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان.
15. الزبيدي ، حمزة (2001) **أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع** ، عمان .
16. الزبيدي، حمزة (2000) **التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الناشر مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
17. الزبيدي، حمزه (2002) **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
18. السعيدة، فيصل ، نضال فريد (2004) **الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

19. السيسي، صلاح (2004) قضايا مصرفية معاصرة، الطبعة الأولى، الناشر دار الفكر العربي، القاهرة.
20. شاهين، علي (2006) العمليات المصرفية في المصارف والمصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، فلسطين.
21. شبيب، دريد (2006) مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
22. الشديفات، خلدون (2001) إدارة وتحليل مالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع .
23. الشمخي حمزة، إبراهيم الجزراوي(1998) الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
24. صديق، رمضان(2004) مشكلة القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي ووسائل علاجها، مجلة حقوق حلوان، دورية علمية محكمة نصف سنوية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي السنوي الثالث.
25. الصياح عبد الستار، سعود العامري(2003) الإدارة المالية اطر نظرية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان.
26. عبد الرحمن، نجلاء(2004) دراسة تحليلية لبعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي بالتطبيق علي شركات المساهمة،رسالة ماجستير، السعودية، جامعه الملك عبد العزيز، السعودية.
27. عساف، محمود(1979) إدارة المنشآت المالية، بدون دار نشر، بدون رقم الطبعة، الإسكندرية.

28. العصار، وآخرون (2001) **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان .
29. عقل ، مفلح (2006) **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان .
30. العمار ، رضوان (1997) **أساسيات في الإدارة المالية مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان .
31. الغصين، هلا(2004) **استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركات، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية.**
32. فضالة، أبو الفتوح(1995) **إستراتيجية القوائم المالية**، الناشر دار الكتاب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.
33. فوزي غرايبة، ريما يعقوب " استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن " **مجلة دراسات للعلوم الإدارية والاقتصادية، الأردن، المجلد الرابع عشر، العدد الثامن، 1987.**
34. الكحلوت، خالد (2005) **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، رسالة ماجستير، محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.**
35. كراجة، عبد الحليم(2002) **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان.
36. مطر ، محمد (2003) **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان .

37. مطر، وآخرون (2002) الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان .

38. الهباش، محمد(2006) استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، دراسة تطبيقية علي المصارف الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

39. هنيدي، منير(1997) الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، الناشر المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Gitman,J,Lawrence, Principles Of Managerial Finance, Addison-Wesley, 11e, USA.2006.
2. Brigham E . and Gapensiky ,L ., Intermediate Financial Management , Illinois , The Dryden Presses 1985236ص،2002،نقلا عن الزبيدي،
- 3 . Hample, G ,& Simonson ,D ., Bank Management Text and cases ,5 edition . John Wiley & Sons, Inc. ,1999.173ص،2002،نقلا عن الزبيدي،
4. Neuve ,E., Text Book of Economic Analysis London ,Macmillan Press ,1984.236ص،2002،نقلا عن الزبيدي،

ثالثاً: مواقع الانترنت:

1. www.alepoeconomics.com/vb/showthread.php?t=8651
منتدى كلية الاقتصاد بجامعة حلب
2. www.metrobrokerage.com/display.php?p. شركة مترو للأوراق المالية
3. www.muflehakel.com. موقع الأستاذ مفلح عقل

4. www.ulum.nl/b186.htm. مجلة الجندول

5. www.acc4arab.com. شبكة المحاسبين العرب

6. www.pma.gov.ps. سلطة النقد الفلسطينية

الملاحق



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة

استبانة

الأخ الكريم، الأخت الكريمة،،،
تحية طيبة،،،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يسعى الباحث من خلال هذه الاستبانة إلى التعرف على "مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر" دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في فلسطين.

وحيث أنكم من أهل الخبرة والاختصاص في مجال العمل المصرفي، لذا يرجى التكرم بالإجابة عن الأسئلة في هذه الاستبانة، علماً بأن إجاباتكم ستكون سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث /

عمار أكرم الطويل

الجزء الأول : معلومات عامة

- 1- الجنس: ذكر أنثى .
- 2- المؤهل العلمي: دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراه.
- 3- التخصص: محاسبه إدارة أعمال اقتصاد أخرى.
- 4- عدد سنوات الخبرة في مجال المصارف:
- اقل من 5 5-10 11-15 16-20 فوق 20.
- 5- مكان عملك في البنك ؟
- الإدارة الرئيسية فرع البنك
- 6- هل تلقيت دورات مختصة في التحليل المالي؟
- نعم لا
- 7- هل يوجد دائرة مختصة في التحليل المالي في مصرفكم ؟
- نعم لا
- 8- في حال الإجابة علي السؤال السابق بنعم ، هل عدد الموظفين المختصين للقيام بعملية التحليل المالي للمصرف كافي ؟
- كافي غير كافي
- 9- كم يبلغ عدد الموظفين المختصين بالتحليل المالي ؟
- 1-3 4-6 أكثر من 6

ما مدى موافقتك على العبارات التالية :

م	العبارات	أوفق بشده	أوفق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشده
1	يعتمد المصرف بشكل واسع على التحليل المالي .					
2	يستخدم المصرف التحليل المالي لتقييم أداء المصرف .					
4	تعتمد إدارة المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر.					
5	تعتمد إدارة المصرف بشكل أساسي على التحليل المالي لاتخاذ القرار في المستقبل .					
6	تعطي إدارة المصرف قدرا كبيرا من الاهتمام للتحليل المالي .					
7	تهتم إدارة المصرف بتطوير قدرات الموظفين وتحسين أدائهم باستمرار بالتحليل المالي.					
9	يقوم المصرف بالتعاون مع مؤسسات مصرفية متخصصة بإرسال الموظفين لدورات متقدمة في التحليل المالي .					
10	تلجأ إدارة البنك إلى استخدام الأساليب التنبؤية للتنبؤ بوضع البنك .					
11	يقوم البنك بتطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر .					
12	لا تستطيع إدارة المصرف التنبؤ بوضع المصرف بدون استخدام التحليل المالي .					
13	تعتبر التنبؤ كافية وبديل عن خبرة إدارة المصرف.					
14	السياسة الداخلية للمصرف تدفع إلى اعتماد التحليل المالي أساسا للتنبؤ بالتعثر.					
15	قوانين سلطة النقد تدفع باتجاه الاعتماد علي التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر.					
16	يقوم البنك بتسهيل حصول الموظفين على دورات علمية في مجال التحليل المالي المصرفي.					
17	يقوم المصرف بإعطاء الموظفين دورات متخصصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي.					
18	تستخدم إدارة البنك النسب المالية في قياس وتقييم ربحية وسيولة المصرف .					
19	يوجد نظام رسمي لإدارة المخاطر متبع في المصرف.					
20	يوجد لجنة في المصرف مسنولة عن تحديد المخاطر المتنوعة ومراقبتها والسيطرة عليه.					

م	العبارة	أوفق بشده	أوفق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشده
21	لمصرفكم نظام ألي لتقدير التغيرات في العوائد وإدارة المخاطر.					
22	يستخدم المصرف التحليل الإحصائي في مجال الأعمال.					
ما مدى موافقتك حول المشاكل والمعوقات التي قد تؤثر على المصارف الوطنية الفلسطينية، وتحد من قدرتها علي الاستمرارية؟						
م	المشاكل أو المعوقات	أوفق بشده	أوفق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشده
1	التساهل في تطبيق قوانين سلطة النقد.					
2	ضعف المقدرة على فهم النسب المالية ومعرفة معناها عند اتخاذ القرارات.					
3	عدم الاهتمام بعامل المخاطرة والنظر إلى الربح فقط.					
4	زيادة صلاحيات مدراء الفروع تساهم في تعثر المصارف .					
5	عدم تحديد دقيق للواجبات والمسؤوليات لكل وظيفة.					
6	عدم توفر هيكلية مناسبة لعمل البنك .					
7	عدم مواكبه احداث الأساليب والنظم الإدارية والتكنولوجية وتطبيقاتها في البنك.					
8	إهمال الإدارة العليا لعملية رقابة ومتابعه وتقييم أداء البنك.					
9	عدم توفر العناصر الفنية والإدارية المؤهلة علميا وعمليا في البنك وعدم تناسبها مع حجم العمل.					
10	إهمال جهود البحث والتطوير المالي والإداري والبشري لمصلحه البنك.					
11	عدم مواكبه احداث الأساليب والنظم الإدارية والتكنولوجية وتطبيقاتها في البنك.					

ما مدى موافقتك حول المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف؟						
م	المشاكل أو المعوقات	أوفق بشده	أوفق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشده
1	صعوبة اتخاذ القرارات					
2	صعوبة المقارنة بين القوائم المالية					
3	اختلاف وتنوع تفسيرات المستخدمين للقوائم المالية					
4	زيادة أعباء المراجع الخارجي					
5	فقدان أو انخفاض ثقة المستخدم في القوائم المالية					

ما هو رأيك أهمية كل أداة من أدوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للبنك؟

م	أدوات التحليل المالي	مهم جدا	مهم	متوسط الأهمية	غير مهم	غير مهم علي الإطلاق
1	التحليل المالي بالنسب					
2	قائمة مصادر الأموال واستخداماتها					
3	الموازنات النقدية التقديرية أو كشوف التدفق النقدي					
4	مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة					
5	مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي					
6	التعرف على كل بند من بنود الأصول والخصوم					

ما هو رأيك حول أهمية كل عامل من العوامل التالية في تأثيره علي التنبؤ بمستقبل البنك؟

م	العامل	مهم جدا	مهم	متوسط الأهمية	غير مهم	غير مهم علي الإطلاق
1	أن يقوم بعملية المراجعة مكتب مراجعه وطني					
2	أن يقوم بعملية المراجعة مكتب مراجعه دولي					
4	حجم البنك وتعدد نشاطاته وخدماته					
5	درجة التأهيل العلمي لموظفي البنك					
6	حصول الموظفين علي دورات عملية في التحليل المالي.					
7	استخدام التحليل الإحصائي للتنبؤ بالتعثر المالي.					

ما هي المشاكل التي تواجه المصرف عند إجراء التحليل المالي؟

-----1

-----2

-----3

هل لديكم مقترحات أخرى؟

-----1

-----2

-----3

وشكرا على حسن تعاونكم

الباحث / عمار أكرم الطويل
الجامعة الإسلامية- بغزة